

مرسوم اتحادي رقم (50) لسنة 2022
بالتصديق على اتفاقية بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة بلجيكا
بشأن تسليم المجرمين

نحن خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،
— بعد الاطلاع على الدستور،
— وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
— وبناءً على ما عرضه وزير العدل، وموافقة مجلس الوزراء، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،
رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى

صُودق على اتفاقية بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة بلجيكا بشأن تسليم المجرمين، والتي تم
التوقيع عليها في مدينة أبوظبي بتاريخ 09 ديسمبر 2021، والمرفق نصوصها.

المادة الثانية

على وزير العدل تنفيذ هذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

اتفاقية
بين
الإمارات العربية المتحدة
و
مملكة بلجيكا
بشأن
تسليم المجرمين

الإمارات العربية المتحدة
و
مملكة بلجيكا

(ويشار إليهما فيما يلي بـ "الطرفين")

رغبة في تعزيز تعاون فعال بين الطرفين لمكافحة الجريمة على أسس من الاحترام المتبادل للسيادة،
المساواة والمصلحة المتبادلة.

قررا إبرام هذه الاتفاقية واتفقا على ما يلي:

المادة 1

الالتزام بالتسليم

يتعهد كل طرف بالتسليم للآخر، وفقا لأحكام هذه الاتفاقية وبناء على طلب الطرف الطالب، أشخاص
موجودين في أراضيهم ومطلوبين للطرف الطالب لغرض اتخاذ إجراءات جنائية أو تنفيذ عقوبة وقعت
على ذلك الشخص.

المادة 2

الجرائم القابلة للتسليم

1. لا يمنح التسليم مالم يكن الفعل المطلوب من أجله التسليم يشكل جريمة تقدر وقت الطلب بموجب
قوانين كلا الطرفين وتستوفي أحد الشروط التالية:
(أ) إذا قدم طلب التسليم لغرض اتخاذ إجراءات جنائية، الجريمة معاقب عليها وفقا لقوانين الطرفين
بعقوبة السجن لمدة لا تقل عن سنة واحدة أو بعقوبة أشد.
(ب) إذا قدم طلب التسليم بغرض تنفيذ عقوبة بالسجن، تكون مدة العقوبة المتبقية قضاؤها للشخص
المطلوب ستة (6) أشهر على الأقل عند تقديم طلب التسليم.
2. لتقرير ما إذا كان الفعل يشكل جريمة بموجب قوانين الطرفين ووفقا للبند 1 من هذه المادة، لا يهم
ما إذا كانت قوانين الطرفين تصنف الفعل ضمن ذات الفئة من الجريمة أو تسميها بذات المصطلح.



3. إذا تعلق طلب التسليم بفعل أو أكثر يشكل كل منها جريمة وفقاً لقوانين الطرفين وأن واحدة منها تفي بالشروط المبينة في البند 1 من هذه المادة فيجوز للطرف المطلوب إليه منح التسليم عن جميع هذه الأفعال.

4. إذا كان تسليم شخص مطلوب عن جريمة ضد قانون يتعلق بضريبة، رسوم أو جمارك لا يجوز رفض التسليم على أساس أن قانون الطرف المطلوب إليه لا يفرض ذات النوع من الضريبة أو الرسم أو لا يحتوي على ضريبة، رسم، جمارك أو نظام تحويلات نقدية من ذات النوع كما هو في قانون الطرف الطالب.

المادة 3

أسباب إلزامية للرفض

يرفض التسليم إذا: -

(أ) اعتبر الطرف المطلوب إليه أن الجريمة المطلوب من أجلها التسليم جريمة سياسية أو أن الجريمة متعلقة بجريمة سياسية. لا تعتبر الجرائم التالية كجرائم سياسية:

(1) الاعتداء على رئيس الدولة أو نائبه، رئيس الحكومة، أو أي عضو في عائلاتهم أو أي عضو في المجلس الأعلى للاتحاد أو أي عضو في عائلاتهم.

(2) الجرائم الإرهابية، جرائم تمويل الإرهاب أو أي جريمة أخرى لا تعد كجريمة سياسية بموجب اتفاقية دولية يكون لكلا الطرفين عضوية فيها.

(ب) تشكل الجريمة المطلوب من أجلها التسليم جريمة فقط بموجب القانون الجنائي العسكري ولا تشكل جريمة بذات الوقت بموجب القانون الجنائي العام في تشريع الطرف المطلوب إليه.

(ج) كان لدى الشخص المطلوب لجوء سياسي.

(د) كان لدى الطرف المطلوب إليه أسباباً جوهريّة تدعو للاعتقاد أن طلب التسليم قد قدم بغرض مقاضاة أو معاقبة الشخص المطلوب بسبب عرقه، جنسه، ديانته، جنسيته أو آرائه السياسية أو أن وضع ذلك الشخص يجوز أن يتضرر لأي من تلك الأسباب.

(هـ) أن مقاضاة أو معاقبة الشخص المطلوب تقادمت بموجب قانون الطرف الطالب. لا يجوز رفض التسليم على أساس أن مقاضاة أو معاقبة الشخص المطلوب انقضت بالتقادم وفقاً لقانون الطرف المطلوب إليه.

(و) كان تنفيذ الطلب يتعارض مع مبدأ لا يحاكم على ذات الجرم مرتين.

(ز) تعرض الشخص المطلوب أو قد يتعرض لتعذيب أو، معاملة قاسية أخرى، غير إنسانية أو مهينة أو عقوبة لدى الطرف الطالب.

(ح) قدم طلب التسليم من الطرف الطالب وفقاً لحكم صدر غيابياً مالم يضمن الطرف الطالب أن الشخص المطلوب ستتاح له الفرصة لإعادة المحاكمة حضورياً بعد وصوله لأراضي الطرف الطالب وأن يسمح هذا الاستئناف بإعادة محاكمة عادلة وعلى نحو متناقض بعد التسليم مالم يثبت بأن الشخص المعني كان لديه وقت كاف بمعرفة إخطار الحكم بموجب قانون الطرف المطلوب إليه للاعتراض عليه.

(ط) يمنح الشخص المطلوب للتسليم الحصانة من الإجراءات القانونية لدى الطرف المطلوب إليه.

(ي) أن من شأن تنفيذ الطلب المساس بسيادة، أمن، النظام العام أو مصالح جوهريّة للطرف المطلوب إليه.



المادة 4 أسباب جوازية للرفض

يجوز رفض التسليم: -

- (أ) إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم خاضعة لاختصاص جنائي للطرف المطلوب إليه وفقاً لقانونه الوطني، ويقوم بإجراء أو بصدد إقامة إجراءات جنائية ضد الشخص المطلوب لتلك الجريمة.
- (ب) إذا أخذ الطرف المطلوب إليه في الاعتبار خطورة الجريمة ومصالح الطرف الطالب وأن التسليم قد يتعارض مع اعتبارات إنسانية بالنظر إلى سن الشخص أو صحته.

المادة 5 رفض تسليم المواطنين

1. لكل طرف الحق في رفض تسليم مواطنيه وفقاً للقانون الوطني.
2. في حالة رفض التسليم، على الطرف المطلوب إليه بناء على طلب الطرف الطالب، إحالة الدعوى إلى سلطته المختصة بغرض اتخاذ الإجراءات الجنائية بموجب قانونه الوطني. لهذا الغرض على الطرف الطالب موافاة الطرف المطلوب إليه بالمستندات والأدلة المتعلقة بالدعوى. بناء على طلبه يجب إخطار الطرف الطالب بأي إجراء اتخذ في هذا الشأن.

المادة 6 عقوبة الإعدام

إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم يعاقب عليها بالإعدام بموجب قانون الطرف الطالب ولا يعاقب عليها بعقوبة الإعدام بموجب قانون الطرف المطلوب إليه يرفض التسليم ما لم يقدم الطرف الطالب ضماناً يعتبره الطرف المطلوب إليه كافياً أن عقوبة الإعدام لن توقع، وإذا وقعت لن تنفذ.

المادة 7 السلطات المركزية

1. تعالج السلطات المركزية للطرفين طلبات تسليم المجرمين وفقاً لهذه الاتفاقية.
- بالنسبة للإمارات العربية المتحدة، السلطة المركزية هي وزارة العدل.
- بالنسبة لمملكة بلجيكا، السلطة المركزية هي الإدارة الاتحادية العامة للعدل.
2. يخطر الطرفين بعضهما البعض خطياً عبر القنوات الدبلوماسية بأي تغيير في السلطة المعنية كسلطة مركزية.



المادة 8

الطلب والمستندات الداعمة

1. تقدم جميع طلبات التسليم خطياً عبر القنوات الدبلوماسية. في الحالات العاجلة أو الطارئة، يجوز للسلطة المركزية للطرف المطلوب اليه قبول الطلب بواسطة البريد الإلكتروني أو بأي وسيلة أخرى قادرة على انتاج سجل مكتوب، في هذه الحالة يتم تأكيده في خلال ستون (60) يوماً بطلب رسمياً عبر القنوات الدبلوماسية.
2. يجوز للسلطات المركزية التواصل مباشرة بعد إرسال الطلب رسمياً. يجوز لكل سلطة مركزية تعيين جهة اتصال لمتابعة تنفيذ الطلب.
3. يقدم طلب التسليم خطياً، ويتضمن الآتي:
 - (أ) اسم السلطة الطالبة.
 - (ب) الاسم الكامل للشخص المطلوب تسليمه إذا كان متاحاً، تفاصيل جنسيته/جنسيتها، مكان سكناه أو موقعه ووصف هيئته، صور فوتوغرافية وبصمات اصابع ذلك الشخص وأي تفاصيل أخرى تمكن من التحري عن هوية ذلك الشخص.
 - (ج) بيان بوقائع الجريمة بما في ذلك زمان، مكان، الفعل، ووصفها القانوني ونتائجها.
 - (د) أحكام القوانين المتعلقة بالاختصاص الجنائي، التجريم وعقوبة الجريمة.
 - (هـ) أحكام القوانين المتعلقة بالمدى الزمني للمقاضاة أو تنفيذ العقوبة، بما في ذلك التقادم.
 - (و) إذا قدم طلب التسليم بغرض اتخاذ إجراءات جنائية ضد الشخص المطلوب، يجب أن يكون الطلب مصحوباً أيضاً بنسخة أصلية أو موثقة عن مذكرة القبض الدولية أو أي مستند آخر له نفس القوة الممنوحة في النماذج المبينة في القانون الصادر عن السلطة المختصة للطرف الطالب.
 - (ز) إذا قدم طلب التسليم لتنفيذ عقوبة وقعت على الشخص المطلوب، يجب أن يكون الطلب مصحوباً أيضاً بنسخة أصلية أو موثقة من الحكم النهائي تشير إلى أن الحكم قد دخل حيز النفاذ ووصف لفترة العقوبة التي سبق تنفيذها.
4. يجب أن يكون طلب التسليم والمستندات الأخرى ذات الصلة المقدمة من الطرف الطالب وفقاً للبندين 1 و 2 من هذه المادة موقعة أو مختومة رسمياً بواسطة السلطة المختصة للطرف الطالب وتكون مصحوبة بترجمة للغة الطرف المطلوب اليه أو إحدى لغات الطرف المطلوب اليه، مالم يتفق الطرفين على غير ذلك.

المادة 9

معلومات إضافية

إذا اعتبر الطرف المطلوب اليه ان المعلومات المقدمة دعماً لطلب التسليم غير كافية، يجوز للطرف طلب تقديم معلومات إضافية في خلال ثلاثين يوماً. يجوز تمديد المدة الزمنية لخمس عشرة يوماً بناءً على طلب من الطرف الطالب. إذا عجز الطرف الطالب عن تقديم معلومات إضافية خلال تلك الفترة، يعد ذلك بمثابة التخلي طوعاً عن طلب التسليم ومع ذلك لا يمنع ذلك الطرف الطالب من تقديم طلب جديد لتسليم ذات الشخص عن ذات الجريمة.

المادة 10

القبض الاحتياطي

1. في حالة الاستعجال أو الطارئة يجوز لأحد الطرفين تقديم طلب للطرف الآخر للقبض الاحتياطي على الشخص المطلوب تسليمه قبل تقديم طلب التسليم، يجوز ارسال ذلك الطلب مباشرة للسلطة المركزية لدى الطرف المطلوب اليه عبر المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنترپول) أو بأية وسائل أخرى يتفق عليها الطرفين
2. يتضمن طلب القبض الاحتياطي المعلومات المشار إليها في المادة 8 / 3 (أ)، (ب)، (ج) لهذه الاتفاقية بيان بوجود المستندات المشار إليها في المادة 8، البند 3، (و) أو (ي)، وبيان يفيد بأن طلباً رسمياً بالتسليم سيقدم.
3. على الطرف المطلوب إليه إخطار الطرف الطالب من غير إبطاء بقراره في الطلب.
4. يجب أن ينهي القبض الاحتياطي إذا، لم يستلم الطرف المطلوب اليه طلباً رسمياً بالتسليم خلال أربعين يوماً بعد القبض على الشخص المطلوب. لا تستبعد إمكانية الإفراج المؤقت في أي وقت، ولكن على الطرف المطلوب إليه اتخاذ أي إجراءات يعتبرها ضرورية لمنع فرار الشخص المطلوب.
5. لا يخل إنهاء القبض الاحتياطي وفقاً للبند 4 من هذه المادة بإعادة القبض وتسليم الشخص المطلوب لاحقاً إذا استلم الطرف المطلوب إليه لاحقاً طلباً رسمياً بالتسليم.

المادة 11

القرار والتسليم

1. على الطرف المطلوب إليه إخطار الطرف الطالب دون إبطاء بقراره بشأن طلب التسليم.
2. تقدم أسباب أي رفض للطلب كلياً أو جزئياً.
3. إذا منح الطرف المطلوب إليه التسليم، يتفق الطرفان على زمان، مكان وأي مسائل أخرى ذات صلة متعلقة بالتسليم. في غضون ذلك، على الطرف المطلوب اليه إخطار الطرف الطالب بالمدة الزمنية التي قضاه الشخص المطلوب تسليمه موقوفاً قبل التسليم.
4. إذا لم يستلم الطرف الطالب الشخص المطلوب خلال ثلاثون يوماً بعد التاريخ المتفق عليه لتنفيذ التسليم يجب على الطرف المطلوب إليه الافراج عن ذلك الشخص فوراً ويجوز رفض طلب جديد من الطرف الطالب بتسليم ذلك الشخص عن ذات الجريمة ما لم ينص على غير ذلك في البند 5 من هذه المادة.
5. في حالة وجود أسباب خارجة عن الإرادة تمنع تسليم أو استلام الشخص المطلوب تسليمه يخطر الطرف المعني الطرف الآخر قبل انقضاء المدة المحددة في البند 4 يتفق الطرفان مره أخرى على المسائل ذات الصلة لتنفيذ التسليم، وتطبق أحكام البند 4 من هذه المادة.

المادة 12

أثر التوقيف

- إذا منح التسليم، تخصم مدة التوقيف التي قضيت في أراضي الطرف المطلوب اليه من مدة أي عقوبة وقعت ضد الشخص المطلوب تسليمه لدى الطرف الطالب.

المادة 13

طلب تسليم جديد في حالة الفرار

في حالة فرار الشخص المطلوب تسليمه وإعادته إلى الطرف المطلوب إليه قبل الانتهاء من الإجراءات الجنائية أو قضى عقوبته في الطرف الطالب، يمكن تقديم طلب جديد للتسليم من الطرف الطالب يتعلق بذات الجريمة ولا يحتاج الطرف الطالب لتقديم المستندات والمواد المبيّنة في المادة 8 من هذه الاتفاقية.

المادة 14

التسليم المؤجل والمؤقت

1. إذا كان الشخص المطلوب تمت مقاضاته أو يقضى عقوبة لدى الطرف المطلوب إليه عن جريمة غير تلك المطلوب من أجلها التسليم، يجوز للطرف المطلوب إليه بعد أن قرر منح التسليم تأجيل التسليم إلى حين الانتهاء من الإجراءات أو إكمال العقوبة. يجب على الطرف المطلوب إليه إخطار الطرف الطالب بالتأجيل.
2. إذا انقضت الإجراءات الجنائية بالتقادم بسبب تأجيل التسليم أو أعيقت جدياً لدى الطرف الطالب، يجوز للطرف المطلوب إليه، بناءً على الطلب وبالقدر الذي لا يمنع إعاقة إجراءاته الجنائية الجارية، أن يسلم مؤقتاً الشخص المطلوب للطرف الطالب شريطة أن يتعهد الطرف الطالب بإعادة ذلك الشخص دون قيد فور انتهاء الإجراءات ذات الصلة.

المادة 15

تداخل الطلبات

- إذا تقدمت دولتين أو أكثر بطلبات تسليم لذات الشخص سواء عن ذات الجريمة أو جرائم مختلفة، فعلى الطرف المطلوب إليه أن يقرر إلى أي من تلك الدول سيتم تسليم الشخص، أخذاً بعين الاعتبار جميع الظروف ذات صلة وبخاصة:-
- (أ) ما إذا كانت الطلبات قد قدمت وفقاً لاتفاقية.
 - (ب) جسامة الجرائم المختلفة.
 - (ج) زمان ومكان ارتكاب الجريمة.
 - (د) جنسية والمكان الاعتيادي لإقامة الشخص المطلوب.
 - (هـ) التواريخ المعنية للطلبات.
 - (و) إمكانية التسليم اللاحق لدولة ثالثة.

المادة 16

مبدأ تخصيص التسليم

1. لا يقاضى، يحاكم الشخص الذي تم تسليمه وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية أو يخضع لتنفيذ عقوبة أو أمر توقيف لدى الطرف الطالب عن أي جريمة ارتكبت قبل تسليمه غير تلك التي منح من أجلها التسليم، ولا يسلم ذلك الشخص إلى دولة ثالثة مالم:

أ. وافق الطرف المطلوب إليه. لغرض هذه الموافقة، يجوز للطرف المطلوب إليه طلب تقديم المستندات والمعلومات المشار إليها في المادة 8 من هذه الاتفاقية، وبيان بواسطة الشخص

المسلم يتعلق بالجريمة المعنية. تمنح موافقة الطرف المطلوب إليه حصريا إذا كانت الجريمة التي طلبت من أجلها هذه الموافقة لا تمنع التسليم بموجب شروط هذه الاتفاقية.

ب. لم يغادر ذلك الشخص الطرف الطالب خلال ثلاثون يوما بعد ان كان حرا للقيام بذلك. مع ذلك، لا تشمل تلك الفترة الزمنية المدة التي عجز فيها الشخص عن مغادرة الطرف الطالب لأسباب خارجة عن إرادته.

ج. عاد ذلك الشخص طواعية إلى الطرف الطالب بعد مغادرته.

د. وافق الشخص المسلم صراحة في حضور مستشاره، على مقاضاته، محاكمته أو قضاء عقوبته، في هذه الحالة يتم إخطار الطرف المطلوب إليه بالموافقة. ترفق الموافقة في بيان يقدم أمام عضو السلطة القضائية الذي يخطر به النتائج القانونية لتلك الموافقة.

2. يجوز للطرف الطالب، مع ذلك، اتخاذ أي إجراءات ضرورية لإبعاد الشخص عن أراضي، أو أي إجراءات ضرورية بموجب قانونه، بما في ذلك الإجراءات الافتراضية، لتفادي أي أثر قانوني على مدة التقادم.

3. إذا تعدل وصف الجريمة موضوع الاتهام أثناء الإجراءات، يجوز مقاضاة الشخص المسلم ومحاكمته حصريا إذا تبين أن العناصر المكونة للجريمة، بموجب وصفها الجديد تسمح بالتسليم.

المادة 17

إعادة التسليم لدولة ثالثة

باستثناء ما هو مبين في البند 1 (ب) من المادة 16، لا يجوز للطرف الطالب، دون موافقة الطرف المطلوب إليه، أن يسلم لطرف آخر أو لدولة ثالثة شخص تم تسليمه للطرف الطالب ومطلوب للطرف الآخر المذكور أو دولة ثالثة بشأن جرائم ارتكبت قبل تسليمه. يجوز للطرف المطلوب إليه طلب تقديم المستندات المذكورة في المادة 8 البند 3.

المادة 18

إجراء مبسط للتسليم

1. إذا أقر الشخص المطلوب تسليمه بالموافقة على ذلك، يجوز منح التسليم حصريا على أساس طلب القبض الاحتياطي دون ضرورة لتقديم المستندات المشار إليها في المادة 8 من هذه الاتفاقية. ومع ذلك يجوز للطرف المطلوب إليه طلب أي معلومات إضافية يعتبرها ضرورية لمنح التسليم.

2. يكون الإقرار بالموافقة من الشخص المطلوب صحيحا إذا قدم أمام سلطة مختصة لدى الطرف المطلوب إليه، تكون ملزمة بإخطار الشخص المطلوب بحقه في الاستفادة من الإجراء الرسمي للتسليم، بحقه في الاستفادة من الحماية التي يمنحها مبدأ تخصيص التسليم وعدم الرجوع عن ذلك الإقرار. يجوز مساعدة الشخص المطلوب بواسطة محامي دفاع وفقا للقانون الوطني لدى الطرف المطلوب إليه.

3. يكون الإقرار في محضر قانوني يثبت فيه صحة الشروط التي قام عليها ذلك الإقرار.



المادة 19

تسليم الممتلكات

1. بناء على طلب الطرف الطالب، على الطرف المطلوب إليه بموجب سلطة قانونه الوطني ومن غير الأضرار بحقوق الغير، ضبط المواد المذكورة أدناه وتسليمها إلى الطرف الطالب في وقت تسليم الشخص أو بعد ذلك مباشرة:

(أ) المواد المستخدمة في ارتكاب الجريمة أو التي تشكل أدلة للجريمة.

(ب) المواد المتحصلة أثناء ارتكاب الجريمة إذا وجدت بحوزة الشخص المطلوب عند وقت القبض.

2. تسلم أي من المواد المشار إليها في البند 1 من هذه المادة حتى وإن منح التسليم، ولم ينفذ بسبب موت، اختفاء أو فرار الشخص المطلوب.

3. إذا كانت المواد المضبوطة، المشار إليها في البند 1 من هذه المادة، مطلوبة لتحقيق أو مقاضاة عن جريمة لدى الطرف المطلوب إليه، يجوز تأجيل تسليم المواد أو تسليمها بشرط إعادتها بعد انتهاء الإجراءات لدى الطرف الطالب.

4. إذا تطلب قانون الطرف المطلوب أو حماية حقوق الغير ذلك، تعاد أية ممتلكات سلمت إلى الطرف المطلوب إليه دون مقابل بعد إكمال الإجراءات إذا طلب ذلك الطرف.

المادة 20

النقل بالعبور

1. إذا سلم أحد الطرفين شخص من دولة ثالثة الطرفين عبر أراضي الطرف الآخر، فعليه الطلب من الطرف الآخر السماح بذلك النقل بالعبور كما هو منصوص عليه وفقاً للمادة 8 من هذه الاتفاقية. لا يلزم مثل هذا الطلب في حالة استخدام النقل الجوي دون هبوط مجدول في أراضي الطرف الآخر.

2. يوافق الطرف المطلوب إليه، بقدر ما لا يتعارض مع قانونه الوطني، على طلب العبور المقدم بواسطة الطرف الطالب وبقدر ما يتوافق مع شروط التسليم بموجب هذه الاتفاقية، باستثناء الشروط المتعلقة بمستوى العقوبة المبينة في المادتين 2، 1.

المادة 21

الإخطار بالنتيجة

1. على الطرف الطالب، بناءً على طلب الطرف المطلوب إليه، تزويد الطرف المطلوب إليه بالمعلومات المتعلقة بالإجراءات أو تنفيذ العقوبة ضد الشخص الذي تم تسليمه من غير إبطاء.

المادة 22

حماية البيانات

1. لغرض هذه المادة، تقصد بـ "البيانات": جميع المعلومات المتعلقة بشخص طبيعي محدد أو يمكن تحديده.

2. على الطرفين ضمان نقل البيانات الضرورية حصريا واستخدام البيانات المنقولة من طرف إلى آخر حصريا لغرض تنفيذ طلب، وفقا لهذه الاتفاقية. لا يجوز استخدام البيانات لأي غرض آخر، أو نقلها إلى أي بلد ثالث دون موافقة مسبقة من الطرف ناقل البيانات.
3. على الطرفين ضمان دقة البيانات الشخصية المنقولة وفقا لهذه الاتفاقية وضمن اتخاذ الاجراءات المناسبة من أجل حماية البيانات المرسلة من التلف العرضي أو غير المصرح به أو الفقد العرضي وكذلك من الوصول غير المصرح به إليها أو تغييرها أو نشرها.
4. على الطرفين ضمان وضع مدة زمنية مناسبة للتخزين. يتشاور الطرفان مع بعضهما البعض بشأن ضرورة أي تخزين مستمر لازم، وكذلك الحاجة إلى تصحيح البيانات غير الدقيقة أو غير الكاملة أو غير المعتمدة أو الرغبة أو الحاجة إلى محو البيانات أو تقييد استخدامها.
5. على الطرفين التشاور مع بعضها البعض لضمان أن معالجة البيانات التي تكشف عن الأصل العرقي أو الإثني، الآراء السياسية أو الديانة، البيانات الجينية، البيانات البيومترية، أو البيانات الشخصية المتعلقة بصحة الشخص تخضع للضمانات المناسبة
6. يجوز تقديم موضوع البيانات مع معلومات عن فئات للبيانات المنقولة والغرض من نقلها إلى المدى الذي ينظمه القانون الوطني للطرفين، لا يجوز للطرف المعني الإبلاغ عن موضوع البيانات إذا كان ذلك ضرورياً لتفادي إعاقة التحريات الرسمية أو القانونية، التحقيقات الجنائية أو الإدارية، المقاضاة أو تنفيذ العقوبات الجنائية لحماية الأمن العام، حماية الأمن القومي أو حماية حقوق وحرريات الآخرين.
7. يتشاور الطرفان مع بعضها البعض إذا قررت السلطة القضائية المختصة وفقاً للقانون الوطني، السماح بنقل أي بيانات من طرف إلى آخر وفقاً لهذه الاتفاقية.
8. يمنح الشخص الحق في تقديم شكوى إذا اعتبر أن حقوقه / حقوقها المتعلقة بمعالجة بياناته / بياناتها قد تم انتهاكها وفقاً لهذه الاتفاقية.

المادة 23

النفقات

1. يتحمل الطرف المطلوب إليه النفقات المتكبدة في أراضييه بشأن القبض على الشخص المطلوب وإعاشته أثناء توقيفه إلى حين تسليمه للطرف الطالب علاوة على النفقات المصاحبة للضبط وحفظ المواد المشار إليها في المادة 19 من هذه الاتفاقية.
2. يتحمل الطرف الطالب النفقات المتكبدة في نقل الشخص المسلم وأي ماله ضبطت لدى الطرف المطلوب إليه إلى الطرف الطالب علاوة على نفقات النقل بالعبور المشار إليها في المادة 20 من هذه الاتفاقية.
3. إذا تبين أن نفقات استثنائية يجوز أن تتكبد كنتيجة لطلب التسليم يتشاور الطرفان بالنظر إلى تقرير كيفية الوفاء بهذه النفقات.

المادة 24

العلاقة بالاتفاقيات الأخرى

لا تؤثر هذه الاتفاقية على أي التزامات قائمة بين الطرفين بموجب اتفاقيات أخرى ولا تمنع الطرفين من تقديم مساعدة لكل منهما وفقا لاتفاقيات أو ترتيبات أخرى.

المادة 25

التشاور

يجتمع الطرفان كلما دعت الضرورة إلى ذلك، من أجل مناقشة تطبيق هذه الاتفاقية ويجوز لهما أيضا عقد اجتماعات مع السلطات المختصة للطرفين بهدف تسهيل تطبيق هذه الاتفاقية، خاصة فيما يتعلق بمسائل مثل التدريب، وإعداد واستخدام نماذج موحدة، الإعداد وتنفيذ أنواع محددة من الطلبات أو طلبات فردية محددة.

المادة 26

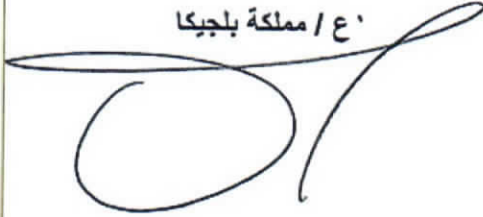
السريان، التعديل والإنهاء

1. تسري هذه الاتفاقية في اليوم الأول من الشهر الأول بعد تاريخ استلام الإخطار النهائي حين يخطر الطرفين بعضهما البعض، عبر القنوات الدبلوماسية، باستكمال متطلبات التشريع الوطني لكليهما.
2. يجوز تعديل هذه الاتفاقية بالموافقة المتبادلة للطرفين وتسري التعديلات وفقا للبند (1) من هذه المادة.
3. يجوز لأي طرف إنهاء هذه الاتفاقية بإخطار خطي عبر القنوات الدبلوماسية في أي وقت. يسري الإنهاء بعد ستة (6) أشهر بعد تاريخ استلام الإخطار. ومع ذلك تظل الإجراءات التي تم البدء فيها قبل الإخطار محكومة بهذه الاتفاقية لحين انتهائها.
4. تطبق هذه الاتفاقية على أي طلب قدم بعد سريانها حتى ولو كانت الجرائم ذات الصلة قد ارتكبت قبل سريانها.

اشهادا بذلك أن الموقعين أدناه المفوضين حسب الأصول وقعا هذه الاتفاقية.

حررت في أبوظبي هذا اليوم 9 ديسمبر 2021 من نسختين مطابقتين باللغات العربية، الفرنسية، الهولندية والإنجليزية. جميع هذه النصوص متساوية في الحجية، في حال أي اختلاف في تفسير هذه الاتفاقية يسري النص الإنجليزي.

ع / مملكة بلجيكا



ع / الإمارات العربية المتحدة



**TREATY
BETWEEN
THE UNITED ARAB EMIRATES
AND
THE KINGDOM OF BELGIUM
ON
EXTRADITION**



**TREATY
BETWEEN
THE UNITED ARAB EMIRATES
AND
THE KINGDOM OF BELGIUM
ON
EXTRADITION**

THE UNITED ARAB EMIRATES

AND

THE KINGDOM OF BELGIUM

(HEREINAFTER REFERRED TO AS "THE PARTIES"),

Desirous to promote the effective cooperation between the two Parties in the suppression of crime on the basis of mutual respect for sovereignty, equality and mutual benefit;

**HAVE RESOLVED TO CONCLUDE THIS TREATY AND AGREED AS
FOLLOWS:**



ARTICLE 1

Obligation to Extradite

Each Party undertakes to extradite to the other, in accordance with the provisions of this Treaty and at the request of the Requesting Party, persons found in its territory and wanted by the Requesting Party for the purpose of conducting criminal proceedings or executing a sentence imposed on that person.

ARTICLE 2

Extraditable Offences

1. Extradition shall not be granted unless the conduct for which the extradition is sought constitutes an offence appreciated at the time of the request under the laws of both Parties and meets one of the following conditions:

(a) where the request for extradition is made for the purpose of conducting criminal proceedings, the offence is punishable under the laws of both Parties by the penalty of imprisonment for a period of at least one year or by any more severe penalty; or

(b) where the request for extradition is made for the purpose of executing a sentence of imprisonment, the period of sentence that remains to be served by the person sought is at least six months at the time when the request for extradition is made.

2. In determining whether a conduct constitutes an offence under the laws of both Parties in accordance with Paragraph 1 of this Article, it shall not matter whether the laws of the both Parties place the conduct within the same category of offence or denominate the offence by the same terminology.

3. If the request for extradition concerns two or more conducts each of which constitutes an offence under the laws of both Parties and at least one of which fulfils the conditions provided for in Paragraph 1 of this Article, the Requested Party may grant extradition for all of those conducts.

4. Where extradition of a person is sought for an offence against a law relating to taxation, duty or custom, extradition may not be refused on the ground that the law of the Requested Party does not impose the same kind of tax or duty or does not contain a tax, duty, custom or exchange regulation of the same kind as the law of the Requesting Party.



ARTICLE 3

Mandatory Grounds for Refusal

Extradition shall be refused if:

(a) the Requested Party considers that the offence for which the extradition is requested is a political offence or an offence connected with a political offence. The following offences shall not be regarded as political offences:

i) Assault against the head of the State or his Deputy, the Head of Government, or any member of their families, or any member of the Supreme Council or any member of their families.

ii) Terrorist offences, terrorist financing offences or any other offence not considered as a political offence under any international convention to which both Parties are a party;

(b) the offence for which the extradition is requested constitutes an offence only to military criminal law and does not at the same time constitute an offence under common criminal law in the legislation of the Requested Party;

(c) the person sought has refugee status;

(d) the Requested Party has substantial grounds for believing that the request for extradition has been made for the purpose of prosecuting or punishing the person sought on account of that person's race, sex, religion, nationality or political opinion, or that that person's position may be prejudiced for any of those reasons;

(e) the prosecution or punishment of the person claimed has become statute-barred according to the law of the Requesting Party. Extradition shall not be refused on the ground that the prosecution or punishment of the person claimed would be statute-barred according to the law of the Requested Party;

(f) the execution of the request would be contrary to the principle of *ne bis in idem*;

(g) the person sought has been or would possibly be subjected to torture or other cruel, inhuman or humiliating treatment or punishment in the Requesting Party;

(h) the request for extradition is made by the Requesting Party pursuant to a judgment rendered in absentia unless the Requesting Party guarantees that the person sought has the opportunity to have the case retried in his presence after his arrival in the territory of the Requesting Party and that this appeal will allow the case to be retried fairly and in a contradictory manner after the extradition unless it can be shown that the person concerned had enough time under the law of the Requested Party from the actual knowledge of the notification of this judgment to oppose the judgment;



(i) the person whose extradition is requested is granted immunity from legal proceedings in the Requested Party;

(j) the execution of the request would impair the sovereignty, security, public order or essential interests of the Requested Party.

ARTICLE 4

Facultative Grounds for Refusal

Extradition may be refused if:

(a) the Requested Party has criminal jurisdiction over the offence for which the extradition is requested in accordance with its national law, and is conducting or contemplates to institute criminal proceedings against the person sought for that offence;

(b) the Requested Party, while taking into account the seriousness of the offence and the interests of the Requesting Party, considers that the extradition would be incompatible with humanitarian considerations in view of that person's age or health.

ARTICLE 5

Refusal of extradition of nationals

1. The Parties reserve the right to refuse the surrender of their nationals in accordance with national law.

2. In case of refusal of the extradition, the Requested Party shall, at the request of the Requesting Party, submit the case to its competent authority for the purpose of institution of criminal proceedings in accordance with its national law. For this purpose, the Requesting Party shall provide the Requested Party with documents and evidence relating to the case. Upon its request, the Requesting Party shall be notified of any action in this respect.

ARTICLE 6

Capital punishment

If the offence for which extradition is requested is punishable by death under the law of the Requesting Party, and if in respect of such offence the death-penalty is not provided for by



the law of the Requested Party extradition shall be refused unless the Requesting Party gives such assurance as the Requested Party considers sufficient that the death-penalty will not be imposed, or if imposed will not be carried out.

ARTICLE 7

Central Authorities

1. The Central Authorities of the Parties shall process the requests for extradition pursuant to this Treaty.
 - for the United Arab Emirates, the Central Authority is the Ministry of Justice.
 - for the Kingdom of Belgium, the Central Authority is the Federal Public Service for Justice.
2. The Parties shall notify each other in writing through diplomatic channels of any change in the authority that is designated as Central Authority.

ARTICLE 8

Request and supporting Documents

1. All requests for extradition shall be made in writing through diplomatic channels. In urgent circumstances or emergencies, the Central Authority of the Requested Party may accept the request by e-mail or by any other means capable of producing a written record, in which case it shall be confirmed within sixty (60) days by a formal request through diplomatic channels.
2. The Central Authorities may communicate directly after the request has been formally transmitted. Each of the Central Authorities may designate a focal point to follow the execution of a request.
3. The request for extradition shall be made in written form and include the following:
 - (a) the name of the requesting authority;
 - (b) full name of the person sought and, if available, details of his or her citizenship, place of residence or location and description of that person's appearance, the photographs and fingerprints of that person and any other details, enabling to search for and identify such person;



- (c) a statement of the facts constituting the offence, including the time, place, conduct, their legal descriptions and consequences of the offence;
- (d) the provisions of the laws relating to criminal jurisdiction, criminalization and penalty of the offence;
- (e) the provisions of the laws relating to time limit on prosecution or execution of sentence, including the prescription;
- (f) if the request for extradition is made for the purpose of conducting criminal proceedings against the person sought, the request shall also be accompanied by an original or an authentic copy of the warrant of arrest or other document having the same force awarded in the forms prescribed by law issued by the competent authority of the Requesting Party;
- (g) if the request for extradition is made for the purpose of executing a sentence imposed on the person sought, the request shall also be accompanied by an original or an authentic copy of the final judgment indicating that the judgment has entered into force and a description of the period of the sentence which has already been executed.

4. The letter of request for extradition and other relevant documents submitted by the Requesting Party in accordance with Paragraphs 1 and 2 of this Article shall be officially signed or sealed by the competent authority of the Requesting Party and be accompanied by a translation into the language, or one of the languages, of the Requested Party except when the Parties have agreed otherwise.

ARTICLE 9

Additional Information

If the Requested Party considers that the information provided in support of a request for extradition is not sufficient, the Party may request that additional information be provided within thirty days. Upon request by the Requesting Party, the time limit may be extended for fifteen days. If the Requesting Party fails to submit additional information within that period, it shall be considered as having renounced its request voluntarily. However, the Requesting Party shall not be precluded from making a new request for extradition of the same person for the same offence.



ARTICLE 10

Provisional Arrest

1. In case of urgency or emergency, one Party may make a request to the other Party for the provisional arrest of the person sought before making a request for extradition. Such request may be sent to the Central Authority of the Requested Party directly, through the International Criminal Police Organization (INTERPOL) or by any other means agreed by both Parties.
2. The request for provisional arrest shall contain the information referred to in Article 8 (3), a), b) and c) of this Treaty, a statement of the existence of the documents referred to in Article 8 (3), f) or g) and a statement that a formal request for extradition of the person sought will follow.
3. The Requested Party shall, without delay, inform the Requesting Party of the result of its handling of the request.
4. Provisional arrest shall be terminated if, within a period of forty days after the arrest of the person sought, the Requested Party has not received the formal request for extradition. The possibility of provisional release at any time is not excluded, but the Requested Party shall take any measures which it considers necessary to prevent the escape of the person sought.
5. The termination of provisional arrest pursuant to Paragraph 4 of this Article shall not prejudice the re-arrest and the subsequent extradition of the person sought if the Requested Party has subsequently received the formal request for extradition.

ARTICLE 11

Decision and surrender

1. The Requested Party shall promptly notify the Requesting Party of its decision on the request for extradition.
2. Reasons shall be given for any refusal of the request in whole or in part.
3. If the extradition has been granted by the Requested Party, the Parties shall agree on the time, place and other relevant matters relating to the surrender. Meanwhile, the Requested Party shall inform the Requesting Party of the period of time for which the person to be extradited has been detained prior to the surrender.
4. If the Requesting Party has not taken over the person to be extradited within thirty days after the date agreed for the execution of the extradition, the Requested Party shall



release that person immediately and may refuse a new request by the Requesting Party for extradition of that person for the same offence, unless otherwise provided for in Paragraph 5 of this Article.

5. In case of force majeure preventing the surrender or take over the person to be extradited, the interested Party shall inform the other Party before the expiration of the time limit laid down in Paragraph 4. The Parties shall once again agree on the relevant matters for the execution of the extradition, and the provisions of Paragraph 4 of this Article shall be applied.

ARTICLE 12

Impact on detention

If the extradition has been granted, the period of detention undergone in the territory of the Requested Party shall be deducted from the duration of any sentence imposed in the Requesting Party against the person to be extradited.

ARTICLE 13

New request for extradition in case of escape

Where the extradited person escapes and returns to the Requested Party before criminal proceedings are terminated or his sentence is served in the Requesting Party, a new request for extradition can be made by the Requesting Party in respect of the same offence and the Requesting Party does not need to submit the documents and material provided for in Article 8 of this Treaty.

ARTICLE 14

Postponed and temporary surrender

1. If the person sought is being proceeded against or is serving a sentence in the Requested Party for an offence other than that for which the extradition is requested, the Requested Party may, after having made a decision to grant extradition, postpone the surrender until the conclusion of the proceeding or the completion of the sentence. The Requested Party shall inform the Requesting Party of the postponement.

2. If due to the postponement of the surrender, the criminal proceedings become statute-barred by lapse of time or are seriously impeded in the Requesting Party, the Requested Party may, upon request and to the extent that its ongoing criminal proceedings are not hindered, temporarily surrender the person sought to the Requesting Party provided that the



Requesting Party undertakes to return that person unconditionally and immediately upon conclusion of the relevant proceedings.

ARTICLE 15

Conflicting requests

Where requests are made by two or more States for extradition of the same person either for the same offence or for different offences, the Requested Party, in determining to which State the person is to be extradited, shall consider all the relevant circumstances, in particular:

- (a) whether the requests were made pursuant to a treaty;
- (b) the gravity of different offences;
- (c) the time and place of the commission of the offence;
- (d) the nationality and habitual residence of the person sought;
- (e) respective dates of the requests;
- (f) the possibility of subsequent extradition to a third state.

ARTICLE 16

Rule of Speciality

1. The person extradited in accordance with this Treaty shall not be proceeded against, sentenced or subject to the execution of a sentence or detention order in the Requesting Party for an offence committed by that person before his extradition other than that for which the extradition is granted, nor shall that person be extradited to a third State, unless:

- (a) the Requested Party has consented. For the purpose of such consent, the Requested Party may require the submission of the documents and information referred to in Article 8 of this Treaty, and a statement by the extradited person with respect to the offence concerned. The consent of the Requested Party shall be given only if the offence for which such consent is requested does not prevent extradition under the terms of this Treaty;
- (b) that person has not left the Requesting Party within thirty days after having been free to do so. However, this period of time shall not include the time during which that person fails to leave the Requesting Party for reasons beyond his control; or



- (c) that person has voluntarily returned to the Requesting Party after leaving it.
- (d) where the extradited person has consented expressly in the presence of his counsel, to be sued, sentenced or to serve his sentence, in which case the consent shall be communicated to the Requested Party. The consent will be collected in a statement made before a member of the judiciary who must inform him of the legal consequences of such consent.

2. The Requesting Party may, however, take any measures necessary to remove the person from its territory, or any measures necessary under its law, including proceedings by default, to avoid any legal effects of lapse of time.
3. When the description of the offence is altered in the course of proceedings, the extradited person shall only be proceeded against or sentenced in so far as the offence under its new description is shown by its constituent elements to be an offence which would allow extradition.

ARTICLE 17

Re-extradition to a third state

Except as provided for in article 16, paragraph 1.b, the Requesting Party shall not, without the consent of the Requested Party, surrender to a third State a person surrendered to the Requesting Party and sought by the said other Party or third State in respect of offences committed before his surrender. The Requested Party may request the production of the documents mentioned in Article 8 (3).

ARTICLE 18

Simplified extradition procedure

1. When the person whose extradition is requested declares to agree to it, extradition may be granted on the sole basis of the request for provisional arrest without it being necessary to submit the documents indicated in Article 8 of this Treaty. However, the Requested Party may request any further information it deems necessary to grant the extradition.
2. The declaration of consent by the person sought shall be valid if made before a competent authority of the Requested Party, who has the obligation to inform the person sought of the right to avail itself of a formal extradition procedure, of the right to avail itself of the protection conferred by the principle of speciality and of the irrevocability of such declaration. The person sought may be assisted by a defence counsel, in accordance with the national law of the Requested Party.



3. The declaration shall be recorded in a legal record in which it is acknowledged that the conditions for its validity have been complied with.

ARTICLE 19

Handing over of Property

1. Upon request of the Requesting Party, the Requested Party shall, within the authority of its national law and without prejudice to the rights of others, seize the materials stated below and deliver these to the Requesting Party at the time of surrender of the person or immediately thereafter:
 - a. items used in the commission of the offence or which constitute evidence of the offence;
 - b. items obtained during the commission of the offence if they are in the possession of the person sought at the time of the arrest.
2. The surrender of any of the items indicated in Paragraph 1 of this Article shall be made even when the extradition, although already granted, cannot be effected due to the death, disappearance or escape of the person sought.
3. If the seized materials, referred to in Paragraph 1 of this Article, are required for an investigation or prosecution of an offence in the Requested Party, then the delivery of those materials may be delayed, or they may be delivered on the condition that they shall be returned after the conclusion of the proceedings in the Requesting Party.
4. Where the law of the Requested Party or the protection of the rights of third parties so requires, any property so surrendered shall be returned to the Requested Party free of charge after the completion of the proceedings, if that Party so requests.

ARTICLE 20

Transit

1. When one Party is to surrender a person from a third State through the territory of the other Party, it shall request the other Party for the permission of such transit in the forms in accordance with Article 8 of this Treaty. No such request is required where air transportation is used and no landing in the territory of the other Party is scheduled.
2. The Requested Party shall, insofar as not contrary to its national law grant the request for transit made by the Requesting Party and insofar as it complies with the conditions for



extradition under this Treaty, with the exception of the conditions relating to the level of the penalty contained in Article 2, (1).

ARTICLE 21

Notification of Result

The Requesting Party shall, upon request of the Requested Party, provide the Requested Party promptly with the information on the proceedings or the execution of a sentence against the extradited person.

ARTICLE 22

Protection of Data

1. For the purpose of this Article "data" shall mean: all information relating to an identified or identifiable natural person.
2. The Parties shall ensure that only necessary data are transferred and the data transferred from one Party to another shall be used only for the purpose of executing a request, pursuant to this Treaty. No data shall be used for any other purpose, or transferred to any third country without prior approval of the Party which transferred the data.
3. The Parties shall ensure the accuracy of data transferred pursuant to this Treaty and they shall ensure that appropriate measures shall be taken in order to protect the transmitted data against accidental or unauthorised destruction or accidental loss as well as against unauthorised access, alteration or dissemination.
4. The Parties shall ensure that appropriate time limits for storage are established. The Parties shall consult each other on the necessity of any prolonged storage needed, as well as the need to rectify inaccurate, incomplete or unreliable data or the desire or need to erase data or to restrict the use of data.
5. The Parties shall consult each other in order to ensure that processing of data revealing racial or ethnic origin, political opinions, or religion, genetic data, biometric data, or personal data concerning a person's health are subject to appropriate safeguards.
6. To the extent regulated by the national law of the Parties, the data subject may be provided with information on the categories of data transferred and the purpose of the data transfer. The Party concerned may not inform the data subject if this is necessary to avoid obstructing official or legal enquiries, criminal or administrative investigations, prosecutions or the execution of criminal penalties, to protect public security, to protect national security, or to protect the rights and freedoms of others.



7. The Parties shall consult each other if a Judicial Competent Authority, pursuant to national law, makes any determination on the admissibility of the transfer of any data from one Party to another, pursuant to this Treaty.

8. The person shall be provided with a right to lodge a complaint when he or she considers that his or her rights regarding the processing of his or her data on the basis of this Treaty have been infringed.

ARTICLE 23

Expenses

1. The Requested Party shall bear the expenses incurred in its territory in arresting the person sought and maintaining said person in custody until the surrender to the Requesting Party, as well as the expenses associated with the seizure and keeping of the items referred to in Article 19 of this Treaty.

2. The Requesting Party shall bear the expenses incurred in transporting the person extradited and any item seized from the Requested Party to the Requesting Party, as well as the expenses of the transit indicated in Article 20 of this Treaty.

3. If it is apparent that exceptional expenses may be incurred as a result of a request for extradition, the Parties shall consult each other with a view to deciding how those expenses will be met.

ARTICLE 24

Compatibility with other Treaties

This Treaty shall not affect any existing obligations of the Parties in other Treaties, nor prevent the Parties from providing assistance to each other pursuant to other Treaties or arrangements.

ARTICLE 25

Consultations

The Parties shall convene whenever they deem it necessary, in order to discuss the application of this Treaty, and they may also convene meetings with the competent authorities of the Parties with a view to facilitate the application of this Treaty in particular with respect to such issues as training, the preparation and use of standard formats, the preparation and execution of specific types of requests or of specific individual requests.



ARTICLE 26

Entry into force, amendment and termination

1. This Treaty shall enter into force on the first day of the first month after the date of receipt of the final notification in which the Parties inform each other, through diplomatic channels, that they have fulfilled the requirements of their national legislation.
2. This Treaty may be amended by mutual consent of the Parties and the amendments shall enter into force in accordance with Paragraph 1 of this Article.
3. Either Party may terminate this Treaty by notice in writing through diplomatic channels at any time. Termination shall take effect six (6) months after the date on which the notice is given. However, proceedings already commenced before the notice of termination shall continue to be governed by this Treaty until fully concluded.
4. This Treaty shall apply to any request submitted after its entry into force, even if the relevant offences were committed before its entry into force.

IN WITNESS WHEREOF the undersigned, being duly authorised thereto, have signed this Treaty.

DONE at Abu Dhabi, on the 9th of December 2021 in duplicate, in the Arabic, French, Dutch and English languages, all texts being equally authentic. In the event of any divergence of interpretation of this Treaty, the English text shall prevail.

**FOR THE UNITED ARAB
EMIRATES:**



**FOR THE KINGDOM OF
BELGIUM:**



TRAITÉ
ENTRE
LES ÉMIRATS ARABES UNIS
ET
LE ROYAUME DE BELGIQUE
SUR
L'EXTRADITION



**TRAITÉ
ENTRE
LES ÉMIRATS ARABES UNIS
ET
LE ROYAUME DE BELGIQUE
SUR
L'EXTRADITION**

LES ÉMIRATS ARABES UNIS

ET

LE ROYAUME DE BELGIQUE

(CI-APRES DENOMMES « LES PARTIES »),

Désireux de promouvoir, sur la base du respect mutuel de la souveraineté, de l'égalité et des avantages réciproques, une coopération efficace entre les deux Parties dans la lutte contre la criminalité;

**ONT DECIDE DE CONCLURE LE PRESENT TRAITE ET SONT CONVENUS DE
CE QUI SUIT :**



ARTICLE 1

Obligation d'extradition

Chacune des Parties s'engage à livrer à l'autre Partie, conformément aux dispositions du présent Traité et à la demande de la Partie requérante, toute personne qui, se trouvant sur son territoire, est recherchée par l'autre Partie aux fins de poursuites pénales ou d'exécution d'une condamnation imposée à cette personne.

ARTICLE 2

Infraction donnant lieu à extradition

1. L'extradition ne sera pas accordée sauf si le fait pour lequel l'extradition est demandée constitue une infraction au moment de la demande en vertu des législations des deux Parties et remplit au moins une des conditions suivantes :

(a) si la demande d'extradition est présentée aux fins de poursuites pénales, l'infraction est punissable en vertu de la législation des deux Parties d'une peine privative de liberté d'un an au moins ou d'une peine plus sévère ; ou

(b) si la demande d'extradition est présentée aux fins d'exécution d'une peine privative de liberté, la durée de la peine restant à exécuter par la personne réclamée est de six mois au moins au moment de la demande d'extradition.

2. Pour déterminer si un fait constitue une infraction en vertu de la législation des deux Parties conformément au paragraphe 1 du présent article, il n'est pas tenu compte de ce que les législations des deux Parties classent ou non ce fait dans la même catégorie d'infractions ou le décrivent ou non en des termes identiques.

3. Si la demande d'extradition vise deux ou plusieurs faits constituant chacun une infraction en vertu des législations des deux Parties et dont l'un au moins remplit les conditions prévues au paragraphe 1 du présent article, la Partie requise accordera l'extradition pour l'ensemble de ces faits.

4. Si l'extradition d'une personne est demandée pour une infraction relative aux impôts, taxes ou droits de douane, l'extradition ne pourra être refusée au motif que le droit de la Partie requise n'impose pas le même type de taxes ou d'impôts ou qu'il ne contient pas le même type de réglementation en matière de taxes, d'impôts, de douane ou de change que le droit de la Partie requérante.



ARTICLE 3

Motifs obligatoires de refus

L'extradition sera refusée si :

(a) la Partie requise considère que l'infraction pour laquelle l'extradition est demandée constitue une infraction politique ou une infraction connexe à une infraction politique. Ne seront pas considérées comme des infractions politiques :

i) l'agression contre le chef de l'État ou son délégué, le chef du gouvernement, ou tout autre membre de leur famille, ou tout membre du Conseil suprême ou tout membre de sa famille.

ii) Les infractions terroristes, les infractions de financement du terrorisme ou toute autre infraction qui n'est pas considérée comme infraction politique en vertu d'une quelconque convention internationale à laquelle les deux Parties sont parties ;

(b) l'infraction pour laquelle l'extradition est demandée constitue uniquement une infraction au droit pénal militaire et n'est pas une infraction au regard du Code pénal ordinaire dans la législation de la Partie requise ;

(c) la personne réclamée a le statut de réfugié ;

(d) La Partie requise a des raisons sérieuses de penser que la demande d'extradition a été présentée aux fins de poursuivre ou de punir la personne réclamée pour des considérations de race, de sexe, de religion, de nationalité ou d'opinions politiques ou que la situation de cette personne risque de lui porter préjudice pour l'une quelconque de ces raisons ;

(e) la poursuite ou la peine de la personne réclamée est devenue impossible par suite de prescription conformément à la législation de la Partie requérante. L'extradition ne sera pas refusée au motif que la poursuite ou la peine de la personne réclamée serait prescrite conformément à la législation de la Partie requise ;

(f) l'exécution de la demande serait contraire au principe *ne bis in idem* ;

(g) la personne réclamée a été ou pourrait être soumise à des actes de torture ou à d'autres traitements ou peines cruels, inhumains ou dégradants dans la Partie requérante ;

(h) la demande d'extradition est présentée par la Partie requérante en vertu d'un jugement rendu par défaut à moins que la Partie requérante ne garantisse à la personne réclamée la faculté d'un nouveau jugement en sa présence après son arrivée sur le territoire de la Partie requérante et que cet appel permettra de rejuger l'affaire de manière équitable et contradictoire après l'extradition à moins qu'il puisse être démontré que la personne concernée a eu suffisamment de temps dans la législation de la Partie requise pour faire



opposition au jugement à compter de la prise de connaissance proprement dite de la notification du jugement ;

(i) la personne dont l'extradition est demandée jouit d'une immunité de juridiction dans la Partie requise ;

(j) l'exécution de la demande est de nature à porter atteinte à la souveraineté, à la sécurité, à l'ordre public ou à d'autres intérêts essentiels de la Partie requise.

ARTICLE 4

Motifs facultatifs de refus

L'extradition peut être refusée dans les cas suivants :

(a) si conformément à sa législation nationale, la Partie requise est compétente en matière pénale à l'égard de l'infraction pour laquelle l'extradition est demandée et mène ou envisage d'engager une procédure pénale à l'encontre de la personne réclamée pour cette infraction ;

(b) si la Partie requise, tout en tenant compte de la gravité de l'infraction ainsi que des intérêts de la Partie requérante, estime que l'extradition serait incompatible avec des considérations d'ordre humanitaire eu égard à l'âge ou à la santé de cette personne.

ARTICLE 5

Refus d'extradition des nationaux

1. Les Parties se réservent le droit de refuser de remettre leurs ressortissants conformément à leur législation nationale.

2. En cas de refus de l'extradition, la Partie requise saisira, à la demande de la Partie requérante, ses autorités compétentes de l'affaire en vue d'engager des poursuites pénales conformément à sa législation nationale. À cette fin, la Partie requérante procurera à la Partie requise les documents et les éléments de preuve relatifs à l'affaire. Toute action à cet égard sera notifiée à la Partie requérante, à la demande de celle-ci.



ARTICLE 6

Peine capitale

Si l'infraction pour laquelle l'extradition est demandée est punissable de la peine de mort dans la législation de la Partie requérante, et si pour ladite infraction la peine de mort n'est pas prévue dans la législation de la Partie requise, l'extradition sera refusée à moins que la Partie requérante ne donne des assurances suffisantes pour la Partie requise que la peine capitale ne sera prononcée ou, si elle est prononcée, ne sera pas exécutée.

ARTICLE 7

Autorités centrales

1. Les Autorités centrales des Parties traiteront les demandes d'extradition en vertu du présent Traité.

- pour les Émirats arabes unis, l'autorité centrale est le Ministère de la Justice.
- pour le Royaume de Belgique, l'autorité centrale est le Service public fédéral Justice.

2. Les Parties se notifieront mutuellement par écrit par voie diplomatique tout changement concernant l'autorité désignée en tant qu'Autorité centrale.

ARTICLE 8

Demande et documents à l'appui

1. Toutes les demandes d'extradition seront formulées par écrit par voie diplomatique. En cas d'urgence, l'Autorité centrale de la Partie requise peut accepter la demande par e-mail ou tout autre moyen permettant de laisser une trace écrite, auquel cas elle sera confirmée dans les soixante (60) jours par une demande officielle par voie diplomatique.

2. Les Autorités centrales peuvent communiquer directement après transmission officielle de la demande. Chacune des Autorités centrales peut désigner un point focal pour suivre l'exécution de la demande.

3. La demande d'extradition revêt la forme écrite et contient ce qui suit :



- (a) le nom de l'autorité requérante ;
- (b) le nom complet de la personne réclamée et, si disponibles, des renseignements sur sa citoyenneté, son lieu de résidence ainsi qu'une description de l'apparence de cette personne, les photographies et empreintes digitales de cette personne et tout autre renseignement permettant de rechercher et d'identifier cette personne ;
- (c) un exposé des faits constitutifs de l'infraction, y compris l'heure, l'endroit, le fait, leur description légale et les conséquences de l'infraction ;
- (d) les dispositions des lois relatives à la juridiction pénale, à l'incrimination et à la sanction de l'infraction ;
- (e) les dispositions des lois relatives aux délais concernant la poursuite ou l'exécution de la peine, y compris la prescription ;
- (f) si la demande d'extradition est présentée aux fins de poursuites pénales à l'encontre de la personne réclamée, la demande sera également accompagnée d'un original ou d'une copie certifiée conforme du mandat d'arrêt ou d'un autre document ayant la même force et répondant aux formes prescrites par la loi, produit par l'autorité compétente de la Partie requérante ;
- (g) si la demande d'extradition est présentée aux fins d'exécution d'une condamnation imposée à la personne réclamée, la demande sera également accompagnée d'un original ou d'une copie certifiée conforme du jugement final indiquant que le jugement est passé en force de chose jugée ainsi que d'une description de la partie de la peine déjà exécutée.

4. La demande d'extradition et les autres pièces pertinentes soumises par la Partie requérante conformément aux paragraphes 1 et 2 du présent article doivent être revêtues d'office de la signature ou du sceau de l'autorité compétente de la Partie requérante et seront accompagnées d'une traduction dans la langue, ou l'une des langues, de la Partie requise sauf si les Parties en ont convenu autrement.

ARTICLE 9

Informations complémentaires

Si la Partie requise considère que les informations fournies à l'appui d'une demande d'extradition sont insuffisantes, la partie pourra demander que des informations complémentaires lui soient fournies dans un délai de trente jours. Sur demande formulée en bonne et due forme par la Partie requérante, ce délai pourra être prolongé de quinze jours.



Si la Partie requérante n'a pas fourni le complément d'information dans ce délai, elle est présumée avoir renoncé volontairement à sa demande. Toutefois, la Partie requérante ne pourra être empêchée d'introduire une nouvelle demande d'extradition de la même personne pour la même infraction.

ARTICLE 10

Arrestation provisoire

1. En cas d'urgence, une Partie peut demander à l'autre Partie l'arrestation provisoire de la personne réclamée avant de présenter une demande d'extradition. Cette demande peut être adressée directement à l'Autorité centrale de la Partie requise, par l'Organisation internationale de police criminelle (INTERPOL) ou par tout autre moyen convenu par les deux Parties.
2. La demande d'arrestation provisoire contiendra les informations prévues au paragraphe 3, a), b) et c) de l'article 8 du présent Traité, une déclaration attestant l'existence des pièces visées au paragraphe 3, f) ou g) de l'article 8 et une déclaration selon laquelle une demande officielle d'extradition de la personne réclamée suivra.
3. La Partie requise informera sans délai la Partie requérante du résultat de son traitement de la demande.
4. L'arrestation provisoire prend fin si, dans un délai de quarante jours à compter de l'arrestation de la personne réclamée, la Partie requise n'a pas été saisie de la demande officielle d'extradition. La possibilité d'une libération provisoire à tout moment n'est pas exclue, mais la Partie requise prendra toutes les mesures qu'elle considère nécessaires pour éviter l'évasion de la personne réclamée.
5. La fin de l'arrestation provisoire en vertu du paragraphe 4 du présent article ne s'oppose pas à une nouvelle arrestation et à l'extradition subséquente de la personne réclamée si la Partie requise a reçu ultérieurement la demande officielle d'extradition.

ARTICLE 11

Décision et remise

1. La Partie requise notifiera sans délai la Partie requérante de sa décision quant à la demande d'exécution.
2. Tout refus de la demande, en tout ou partie, sera motivé.



3. Si l'extradition a été accordée par la Partie requise, les Parties conviendront de la date, du lieu et des autres modalités pertinentes de la remise. Entre-temps, la Partie requise notifiera à la Partie requérante la durée pendant laquelle la personne à extraditer a été détenue avant sa remise.

4. Sauf disposition contraire au paragraphe 5 du présent article, si la Partie requérante n'a pas pris en charge la personne à extraditer dans les trente jours après la date convenue pour l'exécution de l'extradition, la Partie requise doit immédiatement remettre cette personne en liberté et peut refuser une nouvelle demande d'extradition, présentée par la Partie requérante, de ladite personne pour la même infraction.

5. En cas de force majeure empêchant la remise ou la prise en charge de la personne à extraditer, la Partie intéressée en informera l'autre Partie avant l'expiration du délai visé au paragraphe 4. Les Parties conviendront à nouveau des éléments pertinents pour l'exécution de la demande d'extradition et les dispositions du paragraphe 4 du présent article seront d'application.

ARTICLE 12

Impact sur la détention

Si l'extradition a été accordée, la durée de détention subie sur le territoire de la Partie requise sera déduite de la durée de toute condamnation imposée dans la Partie requérante contre la personne à extraditer.

ARTICLE 13

Nouvelle demande d'extradition en cas d'évasion

Si la personne extradée s'évade et retourne sur le territoire de la Partie requise avant la fin des poursuites pénales ou avant d'avoir purgé sa peine sur le territoire de la Partie requérante, la Partie requérante peut présenter une nouvelle demande d'extradition du chef de la même infraction et la Partie requérante ne doit pas soumettre les documents et pièces visés à l'article 8 du présent Traité



ARTICLE 14

Ajournement de remise et remise temporaire

1. Si la personne réclamée fait l'objet de poursuites ou purge une peine sur le territoire de la Partie requise pour une infraction autre que celle pour laquelle l'extradition est demandée, la Partie requise peut, après avoir décidé d'accorder l'extradition, ajourner la remise jusqu'à la conclusion de la procédure ou jusqu'au terme de la peine. La Partie requise informera la Partie requérante de l'ajournement.
2. Si en raison de l'ajournement de la remise, la procédure pénale devient impossible par suite de prescription ou est sérieusement entravée dans la Partie requérante, la Partie requise peut, sur demande et dans la mesure où sa procédure pénale en cours ne s'en trouve pas entravée, remettre temporairement la personne réclamée à la Partie requérante pour autant que la Partie requérante s'engage à lui renvoyer ladite personne de façon inconditionnelle et immédiatement à la fin de la procédure en question.

ARTICLE 15

Concours de demandes

Si des demandes sont présentées par deux ou plusieurs États, pour l'extradition de la même personne, que ce soit pour la même infraction ou pour des infractions différentes, la Partie requise décidera de l'État vers lequel la personne doit être extradée compte tenu de toutes les circonstances pertinentes, en particulier :

- (a) l'existence ou non d'un Traité à l'appui de la demande ;
- (b) la gravité des différentes infractions ;
- (c) les date et lieu de la commission des infractions ;
- (d) la nationalité et la résidence habituelle de la personne réclamée ;
- (e) les dates respectives des demandes ;
- (f) la possibilité d'une extradition subséquente vers un État tiers.



ARTICLE 16

Règle de la spécialité

1. La personne extradée conformément au présent Traité ne sera ni poursuivie ni condamnée ni soumise à l'exécution d'une condamnation ou d'une détention sur le territoire de la Partie requérante pour une infraction commise par cette personne avant son extradition, autre que celle ayant motivé l'extradition, ni extradée vers un État tiers, sauf si :

(a) la Partie requise y a consenti. Aux fins de ce consentement, la Partie requise peut demander la remise des documents et informations visés à l'article 8 du présent Traité et une déclaration de la personne extradée concernant l'infraction dont il est question. Le consentement de la Partie requise ne sera donné que si l'infraction pour laquelle un tel consentement est demandé n'empêche pas l'extradition aux termes du présent Traité ;

(b) cette personne n'a pas quitté le territoire de la Partie requérante dans un délai de trente jours après avoir été libre de le faire. Toutefois, ce délai ne comprendra pas la période au cours de laquelle la personne n'a pas pu quitter le territoire de la Partie requérante pour des raisons indépendantes de sa volonté ; ou

(c) cette personne est volontairement retournée sur le territoire de la Partie requérante après l'avoir quitté ;

(d) la personne extradée a expressément consenti, en présence de son conseil, à être poursuivie, condamnée ou à purger sa peine, auquel cas le consentement sera communiqué à la Partie requise. Le consentement sera recueilli dans une déclaration faite devant un membre du corps judiciaire qui devra l'informer des conséquences juridiques de ce consentement.

2. La Partie requérante peut, toutefois, prendre les mesures nécessaires pour éloigner la personne de son territoire, ou les mesures nécessaires prévues dans sa législation, y compris la procédure par défaut, en vue de l'interruption de la prescription.

3. Lorsque la qualification donnée à l'infraction incriminée sera modifiée au cours de la procédure, la personne extradée ne sera poursuivie ou jugée que dans la mesure où les éléments constitutifs de l'infraction nouvellement qualifiée permettraient l'extradition.



ARTICLE 17

Réextradition vers un État tiers

Sauf dans le cas prévu au paragraphe 1.,(b), de l'article 16, l'assentiment de la Partie requise sera nécessaire pour permettre à la Partie requérante de remettre à un État tiers une personne qui aura été remise à la Partie requérante et qui serait recherchée par cette autre Partie ou cet État tiers pour des infractions avant sa remise. La Partie requise pourra exiger la production des pièces prévues à l'article 8, § 3.

ARTICLE 18

Procédure d'extradition simplifiée

1. Lorsque la personne dont l'extradition est demandée y consent, l'extradition peut être accordée sur la seule base de la demande d'arrestation provisoire sans qu'il soit nécessaire de soumettre le document visé à l'article 8 du présent Traité. Toutefois, la Partie requise pourra demander toutes les informations qu'elle jugera nécessaires pour accorder l'extradition.
2. La déclaration de consentement de la personne réclamée sera valable si elle est faite devant une autorité compétente de la Partie requise, qui a l'obligation d'informer la personne réclamée du droit de recourir à une procédure d'extradition formelle ou du droit de recourir à la protection conférée par le principe de spécialité et du caractère irrévocable de cette déclaration. La personne réclamée peut être assistée d'un conseil assurant sa défense, conformément à la législation nationale de la Partie requise.
3. La déclaration sera consignée dans un dossier juridique dans lequel il sera admis que les conditions de validité ont été remplies.

ARTICLE 19

Remise d'objets

1. Sur demande de la Partie requérante, la Partie requise saisira, dans les limites de l'autorité de sa législation nationale et sans préjudice des droits d'autrui, les éléments mentionnés ci-dessous et les remettra à la Partie requérante lors de la remise de la personne ou immédiatement après :



- a. les éléments utilisés dans la commission de l'infraction ou qui constituent une preuve de l'infraction ;
 - b. les éléments obtenus lors de la commission de l'infraction s'ils sont en possession de la personne réclamée au moment de l'arrestation.
2. La remise de n'importe lequel de ces éléments mentionnés au paragraphe 1 du présent article se fera même si l'extradition, bien que déjà accordée, ne peut s'effectuer en raison du décès, de la disparition ou de l'évasion de la personne réclamée.
3. Si les éléments visés au paragraphe 1 du présent article sont nécessaires pour une enquête ou la poursuite d'une infraction dans la Partie requise, la remise de ces éléments peut être postposée, ou ils peuvent être remis à condition d'être restitués après la conclusion de la procédure dans la Partie requérante.
4. Si la législation de la Partie requise ou la protection des droits de tierces Parties le requièrent, tout objet ainsi remis sera restitué à la Partie requise sans frais après la conclusion de la procédure, si cette Partie en fait la demande.

ARTICLE 20

Transit

1. Lorsque l'une des Parties doit remettre une personne d'un État tiers en passant par le territoire de l'autre Partie, elle demande l'autorisation de transit à cette dernière Partie conformément aux modalités prévues à l'article 8 du présent Traité. Cette demande n'est pas requise lorsqu'il est recouru au transport aérien et qu'aucun atterrissage n'est prévu sur le territoire de l'autre Partie.
2. La Partie requise accédera à la demande de transit introduite par la Partie requérante pour autant qu'elle ne contrevienne pas à sa législation nationale et qu'elle remplisse les conditions d'extradition conformément au présent Traité, exception faite des conditions liées au niveau de peine prévues à l'article 2, § 1.

ARTICLE 21

Notification des résultats

À la demande de la Partie requise, la Partie requérante fournit sans délai à la Partie requise les informations relatives à la procédure ou à l'exécution de peine à l'encontre de la personne extradée.



ARTICLE 22

Protection des données

1. Aux fins du présent article, il conviendra d'entendre par « données » tous renseignements relatifs à une personne physique identifiée ou identifiable.
2. Les Parties veilleront à ce que seules les données nécessaires soient transférées et que les données transférées d'une Partie à une autre soient utilisées aux seules fins d'exécuter une demande en vertu du présent Traité. Aucune donnée ne peut être utilisée à d'autres fins ou transférée à un pays tiers sans l'autorisation préalable de la Partie qui a transféré les données.
3. Les Parties veilleront à l'exactitude des données transférées en vertu du présent Traité et feront en sorte que des mesures appropriées soient prises afin de protéger les données transférées contre toute destruction fortuite ou non autorisée, perte fortuite, accès, altération et divulgation non autorisés.
4. Les Parties veilleront à ce que des limites de temps appropriées soient définies pour le stockage. Les Parties se consulteront sur la nécessité de tout stockage prolongé nécessaire ainsi que sur la nécessité de rectifier des données inexacts, incomplètes ou non fiables ou sur le souhait ou la nécessité d'effacer des données ou de restreindre l'utilisation de données.
5. Les Parties se consulteront afin de s'assurer que le traitement des données révélant des origines raciales ou ethniques, des opinions politiques, ou d'une religion, des données génériques, biométriques ou à caractère personnel concernant la santé d'une personne soit assorti de garanties appropriées.
6. Dans la mesure réglementée par la législation nationale des Parties, la personne concernée pourra obtenir des informations sur les catégories de données transférées ainsi que sur la finalité du transfert de données. La Partie concernée ne pourra pas informer la personne concernée si c'est nécessaire pour éviter toute obstruction à des requêtes officielles ou légales, à des enquêtes pénales ou administratives, à des poursuites ou à l'exécution de sanctions pénales, pour protéger la sécurité publique, la sécurité nationale ou les droits et libertés d'autrui.
7. Les Parties se consulteront si, dans le respect de la législation nationale, une autorité judiciaire compétente prend une décision sur l'admissibilité du transfert de toute donnée d'une Partie à l'autre, en vertu du présent Traité.
8. La personne aura le droit de déposer plainte si elle considère que ses droits relatifs au traitement de ses données sur la base du présent Traité ont été violés.



ARTICLE 23

Frais

1. La Partie requise supportera les frais occasionnés sur son territoire par l'arrestation de la personne réclamée et son maintien en détention jusqu'à la remise à la Partie requérante, ainsi que les frais liés à la saisie et à la conservation des éléments visés à l'article 19 du présent Traité.
2. La Partie requérante supportera les frais afférents au transport de la personne extradée et à tout élément saisi de la Partie requise à la Partie requérante, ainsi que les frais liés au transit mentionné à l'article 20 du présent Traité.
3. S'il apparaît que des frais exceptionnels pourraient être occasionnés par la demande d'extradition, les Parties se consulteront afin de décider comment ces frais seront pris en charge.

ARTICLE 24

Compatibilité avec d'autres traités

Le présent Traité n'affectera pas les obligations existantes des Parties vis-à-vis d'autres Traités et n'empêchera pas les Parties de se prêter assistance conformément à d'autres Traités ou accords.

ARTICLE 25

Consultations

Les Parties se réuniront lorsqu'elles le jugeront nécessaire afin d'examiner l'application du présent Traité, et elles pourront également convoquer des réunions avec les autorités compétentes des Parties afin de faciliter l'application du présent Traité, en particulier pour des questions telles que la formation, la préparation et l'utilisation de formats standard, la préparation et l'exécution de types de demandes spécifiques ou de demandes individuelles spécifiques.



ARTICLE 26

Entrée en vigueur, amendement et dénonciation

1. Le présent Traité entrera en vigueur le premier jour du premier mois qui suit la date de réception de la notification finale dans laquelle les Parties s'informent mutuellement, par voie diplomatique, qu'elles ont rempli les obligations prévues par leur législation nationale.
2. Le présent Traité peut être amendé par consentement mutuel des Parties et les amendements prendront effet conformément au paragraphe 1 du présent article.
3. Chaque Partie peut dénoncer à tout moment le présent Traité par notification écrite par voie diplomatique. La dénonciation prend effet six (6) mois après le jour de la notification. Toutefois, les procédures déjà entamées avant la notification ou la dénonciation continuent d'être régies par le présent Traité jusqu'à leur conclusion.
4. Le présent Traité sera applicable à toute demande soumise après son entrée en vigueur, même si les infractions visées ont été commises avant son entrée en vigueur.

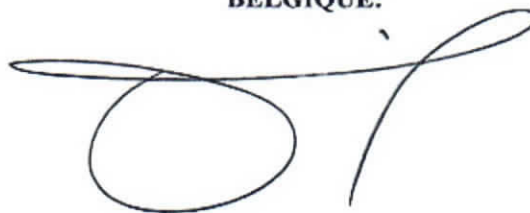
EN FOI DE QUOI, les soussignés, dûment autorisés, ont signé le présent Traité.

FAIT à Abou Dabi le 9 décembre 2022, en double exemplaire, en langues arabe, française, néerlandaise et anglaise, tous les textes faisant également foi. En cas de divergence d'interprétation du présent Traité, le texte en langue anglaise prévaut.

POUR LES ÉMIRATS ARABES UNIS:



**POUR LE ROYAUME DE
BELGIQUE:**



**VERDRAG
TUSSEN
DE VERENIGDE ARABISCHE EMIRATEN
EN HET KONINKRIJK BELGIË
INZAKE
UITLEVERING**



**VERDRAG
TUSSEN
DE VERENIGDE ARABISCHE EMIRATEN
EN HET KONINKRIJK BELGIË
INZAKE
UITLEVERING**

DE VERENIGDE ARABISCHE EMIRATEN

EN

HET KONINKRIJK BELGIË

(HIERNA “DE PARTIJEN”),

Wensen de effectieve samenwerking tussen de twee Partijen in het bestrijden van criminaliteit te bevorderen op basis van wederzijds respect voor de soevereiniteit, gelijkheid en wederzijds voordeel;

**HEBBEN BESLOTEN DIT VERDRAG TE SLUITEN EN ALS VOLGT OVEREEN
TE KOMEN:**



ARTIKEL 1

Uitleveringsplicht

Elke Partij verbindt zich ertoe om, overeenkomstig de bepalingen van dit Verdrag en op verzoek van de verzoekende Partij, personen uit te leveren die op haar grondgebied werden gevonden en door de andere Partij worden gezocht met de bedoeling om een strafrechtelijke procedure te voeren of een straf opgelegd aan die persoon ten uitvoer te leggen.

ARTIKEL 2

Misdrijven die aanleiding geven tot uitlevering

1 De uitlevering zal niet worden toegestaan tenzij het gedrag waarvoor om de uitlevering wordt verzocht een misdrijf vormt op het tijdstip van het verzoek overeenkomstig de wetgeving van beide Partijen en aan een van de volgende voorwaarden voldoet:

(a) wanneer het uitleveringsverzoek wordt gedaan met het oog op strafvervolgning, is het misdrijf krachtens de wetgeving van beide Partijen strafbaar gesteld met een gevangenisstraf van ten minste één jaar of een zwaardere straf; of

b) wanneer het uitleveringsverzoek wordt gedaan met de bedoeling een gevangenisstraf ten uitvoer te leggen, moet de gevangenisstraf die de gezochte persoon nog moet uitzitten minstens zes maanden bedragen op het tijdstip dat het uitleveringsverzoek wordt gedaan.

2. Bij het vaststellen of het gedrag volgens de wetgeving van beide Partijen een misdrijf vormt overeenkomstig paragraaf 1 van dit artikel, zal het van geen belang zijn of de wetgeving van beide Partijen het gedrag onder dezelfde misdrijfcategorie plaatst of het misdrijf met dezelfde terminologie benoemt.

3. Indien het uitleveringsverzoek betrekking heeft op twee of meer gedragingen die elk een misdrijf vormen volgens de wetgeving van beide Partijen waarvan minstens een voldoet aan de voorwaarden beschreven in paragraaf 1 van dit artikel, kan de aangezochte Partij de uitlevering toestaan voor al die gedragingen.

4. Wanneer om de uitlevering van een persoon wordt verzocht voor een misdrijf tegen de wetgeving inzake retributies, belastingen of douane, mag de uitlevering niet worden geweigerd op grond van het gegeven dat de wetgeving van de aangezochte Partij niet dezelfde soort retributies of belastingen oplegt of niet dezelfde soort regeling op het gebied van retributies, belastingen, douane en deviezen bevat als de wetgeving van de verzoekende Partij.



ARTIKEL 3

Verplichte weigeringsgronden

De uitlevering zal worden geweigerd indien:

- a) de aangezochte Partij het misdrijf waarvoor om de uitlevering wordt verzocht als een politiek misdrijf of een misdrijf dat verband houdt met een politiek misdrijf beschouwt. De volgende strafbare feiten worden niet als politieke misdrijven beschouwd:
 - i) een aanslag gericht tegen het staatshoofd of zijn plaatsvervanger, de regeringsleider, of elk lid van hun gezin, of elk lid van de Hoge Raad of elk lid van hun gezin;
 - ii) terroristische misdrijven, misdrijven inzake de financiering van terrorisme of elk ander misdrijf dat niet als een politiek misdrijf wordt beschouwd ingevolge elk internationaal verdrag waar beide Partijen partij bij zijn;
- (b) het misdrijf waarvoor om de uitlevering wordt verzocht, enkel een misdrijf vormt krachtens het militaire recht en tegelijkertijd geen misdrijf vormt onder de strafwetgeving van de aangezochte Partij;
- (c) de gezochte persoon vluchtelingenstatus heeft;
- (d) de aangezochte Partij ernstige redenen heeft om aan te nemen dat het uitleveringsverzoek werd gedaan om de gezochte persoon te vervolgen of te straffen op grond van zijn ras, geslacht, geloof, nationaliteit of politieke overtuiging of om aan te nemen dat de positie van die persoon om een van die redenen benadeeld kan zijn;
- (e) de vervolging of bestraffing van de gezochte persoon verjaard is overeenkomstig de wetgeving van de verzoekende Partij. De uitlevering wordt niet geweigerd op grond van het gegeven dat de vervolging of bestraffing van de gezochte persoon verjaard is overeenkomstig de wetgeving van de aangezochte Partij;
- (f) de uitvoering van het verzoek zou indruisen tegen het beginsel van *ne bis in idem*;
- (g) de gezochte persoon werd of zou kunnen worden onderworpen aan foltering of andere wrede, onmenselijke of ontterende behandeling of bestraffing in de verzoekende Partij;
- (h) het uitleveringsverzoek door de verzoekende Partij wordt gedaan ingevolge een verstekvonnis, tenzij de verzoekende Partij kan garanderen dat de gezochte persoon de gelegenheid heeft om de zaak opnieuw te laten behandelen in zijn aanwezigheid na zijn aankomst op het grondgebied van de verzoekende Partij en dat dit beroep het toelaat om de zaak na de uitlevering eerlijk en op tegenspraak te behandelen, tenzij er kan worden aangetoond dat de betrokken persoon krachtens de wetgeving van de aangezochte Partij



voldoende tijd had om vanaf de eigenlijke kennisname van de kennisgeving van dit vonnis een beroep in te stellen tegen het vonnis;

- (i) de persoon wiens uitlevering wordt gevraagd, in de aangezochte Partij immuniteit van rechtsvervolging geniet;
- (j) de tenuitvoerlegging van het verzoek de soevereiniteit, veiligheid, openbare orde of wezenlijke belangen van de verzoekende Partij zou schaden.

ARTIKEL 4

Facultatieve weigeringsgronden

Een uitlevering kan worden geweigerd als:

- (a) de aangezochte Partij strafrechtelijke rechtsmacht heeft over het misdrijf waarvoor om de uitlevering wordt verzocht overeenkomstig haar nationale wetgeving en een strafrechtelijke procedure voert of van plan is in te stellen tegen de voor dat misdrijf gezochte persoon;
- (b) de aangezochte Partij, rekening houdend met de ernst van het misdrijf en de belangen van de verzoekende Partij, van oordeel is dat de uitlevering onverenigbaar zou zijn met humanitaire overwegingen wegens de leeftijd of de gezondheidstoestand van de persoon.

ARTIKEL 5

Weigering van de uitlevering van onderdanen

1. De Partijen behouden zich het recht voor om de uitlevering van hun onderdanen te weigeren in overeenstemming met de nationale wetgeving.
2. In geval van weigering van de uitlevering legt de aangezochte Partij, op verzoek van de verzoekende Partij, de zaak aan haar bevoegde autoriteit voor met het oog op het instellen van strafvervolging in overeenstemming met haar nationale wetgeving. De verzoekende Partij voorziet de aangezochte Partij daartoe van de documenten en het bewijsmateriaal met betrekking tot de zaak. De verzoekende Partij wordt op haar verzoek in kennis gesteld van elke actie die in dit opzicht wordt ondernomen.



ARTIKEL 6

Doodstraf

Indien het misdrijf waarvoor om de uitlevering wordt verzocht, krachtens de wetgeving van de verzoekende Partij strafbaar is met de doodstraf, maar de wetgeving van de aangezochte Partij niet in de doodstraf voorziet voor een dergelijk misdrijf, zal de uitlevering worden geweigerd tenzij de verzoekende Partij de garantie geeft, die door de aangezochte Partij als afdoende worden beschouwd, dat er geen doodstraf zal worden opgelegd, of, indien deze wel wordt opgelegd, dat die niet ten uitvoer wordt gelegd.

ARTIKEL 7

Centrale autoriteiten

1. De centrale autoriteiten van de Partijen behandelen de verzoeken tot uitlevering overeenkomstig dit Verdrag.

- De centrale autoriteit van de Verenigde Arabische Emiraten is het Ministerie van Justitie.
- De centrale autoriteit voor het Koninkrijk België is de Federale Overheidsdienst Justitie.

2. De Partijen stellen elkaar langs diplomatieke kanalen schriftelijk in kennis van elke verandering van de autoriteit die als centrale autoriteit is aangewezen.

ARTIKEL 8

Verzoek en stukken ter ondersteuning daarvan

1. Alle verzoeken tot uitlevering worden schriftelijk gedaan langs diplomatieke kanalen. In dringende omstandigheden of noodgevallen kan de centrale autoriteit van de aangezochte Partij het verzoek aanvaarden per fax, e-mail of een ander middel waarmee een schriftelijk document kan worden geproduceerd, in welk geval het binnen zestig (60) dagen wordt bevestigd door middel van een formeel verzoek langs diplomatieke kanalen.

2. De centrale autoriteiten kunnen rechtstreeks met elkaar communiceren zodra het verzoek formeel is verzonden. Elk van de centrale autoriteiten kan een contactpunt aanwijzen om de uitvoering van een verzoek op te volgen.

3. Het uitleveringsverzoek zal schriftelijk worden ingediend en het volgende bevatten:



- (a) de naam van de verzoekende autoriteit;
- (b) de volledige naam van de gezochte persoon en, indien beschikbaar, details over zijn of haar staatsburgerschap, woon- of verblijfplaats en beschrijving van zijn of haar uiterlijk met foto's, vingerafdrukken en andere bijzonderheden, die de opsporing en identificatie van deze persoon mogelijk maken;
- (c) een verklaring omtrent de feiten die het misdrijf opleveren, inclusief de plaats, de tijd, de gedraging, de wettelijke omschrijvingen de gevolgen van het misdrijf;
- (d) de bepalingen van de wetten inzake strafrechtelijke rechtsmacht, strafbaarstelling en bestraffing van het misdrijf;
- (e) de bepalingen van de wetten inzake de beperking in de tijd van de vervolging of tenuitvoerlegging van de straf, inclusief de verjaring;
- (f) indien het uitleveringsverzoek wordt ingediend met de bedoeling om een strafrechtelijke procedure in te stellen tegen de gezochte persoon, zal het verzoek ook vergezeld gaan van een origineel of eensluidend verklaard afschrift van het aanhoudingsbevel of een ander document met dezelfde kracht, in de bij wet voorgeschreven vorm uitgevaardigd door de bevoegde autoriteit van de verzoekende Partij;
- (g) indien het uitleveringsverzoek wordt ingediend met de bedoeling om een aan de gezochte persoon opgelegde straf ten uitvoer te leggen, zal het verzoek tevens vergezeld gaan van een origineel of een eensluidend verklaard afschrift van het definitieve vonnis, met de vermelding dat het vonnis in kracht van gewijsde is gegaan, en een beschrijving van hoeveel van de straf al werd uitgezeten.

4. De brief met het uitleveringsverzoek en alle andere relevante documenten ingediend door de verzoekende Partij overeenkomstig de paragrafen 1 en 2 van dit artikel zullen officieel worden ondertekend of bezegeld door de bevoegde autoriteit van de verzoekende Partij en zal vergezeld gaan van een vertaling in de taal of een van de talen van de aangezochte Partij, tenzij beide Partijen anders zijn overeengekomen.

ARTIKEL 9

Aanvullende informatie

Indien de aangezochte Partij van oordeel is dat de informatie die werd verstrekt ter ondersteuning van een uitleveringsverzoek ontoereikend is, kan die Partij vragen om binnen dertig dagen aanvullende informatie te bezorgen. Op behoorlijk verzoek van de verzoekende Partij kan de tijdslimiet worden verlengd met vijftien dagen. Indien de verzoekende Partij geen aanvullende informatie bezorgt binnen die termijn, zal worden aangenomen dat zij



vrijwillig afstand heeft gedaan van haar verzoek. Echter belet niets de verzoekende Partij om een nieuw uitleveringsverzoek voor dezelfde persoon en hetzelfde misdrijf in te dienen.

ARTIKEL 10

Voorlopige aanhouding

1. In geval van hoogdringendheid of in noodgeval kan de ene Partij de andere Partij verzoeken om de gezochte persoon voorlopig aan te houden alvorens een uitleveringsverzoek in te dienen. Dat verzoek kan rechtstreeks aan de centrale autoriteit van de aangezochte Partij overgezonden worden, via Internationale Criminele Politieorganisatie (INTERPOL) of via enig ander middel overeengekomen door beide Partijen.
2. Het verzoek om voorlopige aanhouding zal de informatie bevatten waarnaar wordt verwezen in artikel 8, § 3, a), b) en c) van dit Verdrag, een verklaring van het bestaan van documenten waarnaar wordt verwezen in artikel 8, § 2, f) of g), en een verklaring dat een formeel verzoek om uitlevering van de gezochte persoon zal volgen.
3. De aangezochte Partij brengt de verzoekende Partij onverwijld op de hoogte van het resultaat van haar behandeling van het verzoek.
4. De voorlopige aanhouding zal worden beëindigd als de aangezochte Partij binnen een termijn van veertig dagen na de aanhouding van de gezochte persoon het formele uitleveringsverzoek niet heeft ontvangen. De mogelijkheid van voorlopige invrijheidsstelling op enig tijdstip is niet uitgesloten, maar de aangezochte Partij zal alle maatregelen nemen die zij noodzakelijk acht om de vlucht van de gezochte persoon te voorkomen.
5. De beëindiging van de voorlopige aanhouding ingevolge paragraaf 4 van dit artikel zal geen afbreuk doen aan het opnieuw aanhouden en de daaropvolgende uitlevering van de gezochte persoon als de aangezochte Partij nadien het formele uitleveringsverzoek heeft ontvangen.

ARTIKEL 11

Beslissing en overlevering

1. De aangezochte Partij stelt de verzoekende Partij onverwijld in kennis van haar beslissing over het verzoek tot uitlevering.



2. Indien het verzoek geheel of gedeeltelijk wordt geweigerd dient dit met redenen te worden omkleed.

3. Indien de uitlevering werd toegestaan door de aangezochte Partij, zullen de Partijen een tijdstip en plaats overeenkomen, alsook andere relevante afspraken maken voor de overlevering. Ondertussen zal de aangezochte Partij de verzoekende Partij in kennis stellen van de tijd gedurende welke de uit te leveren persoon voorafgaand aan de overlevering werd vastgehouden.

4. Indien de verzoekende Partij de uit te leveren persoon niet heeft overgenomen binnen dertig dagen na de afgesproken datum voor de uitvoering van uitlevering, zal de aangezochte Partij de persoon onverwijld vrijlaten en kan zij een nieuw verzoek van de verzoekende Partij om uitlevering van die persoon voor hetzelfde misdrijf weigeren, tenzij anders bepaald is in paragraaf 5 van dit artikel.

5. Indien de overlevering of overname van de uit te leveren persoon door overmacht niet mogelijk is, zal de desbetreffende Partij de andere Partij daarvan op de hoogte brengen vóór het vervallen van de tijdslimiet bepaald in paragraaf 4. De Partijen zullen opnieuw de relevante zaken voor de tenuitvoerlegging van de uitlevering afspreken, zulks met toepassing van de bepalingen van paragraaf 4 van dit artikel.

ARTIKEL 12

Impact op hechtenis

Indien de uitlevering werd toegestaan, zal de tijd die op het grondgebied van de aangezochte Partij in hechtenis werd uitgezeten, worden afgetrokken van de tijd van de straf opgelegd aan de uit te leveren persoon door de verzoekende Partij.

ARTIKEL 13

Nieuw uitleveringsverzoek bij vlucht

Wanneer de uitgeleverde persoon vlucht en naar de aangezochte Partij terugkeert alvorens de strafrechtelijke procedure ten einde is of zijn opgelegde straf is uitgevoerd in de verzoekende Partij, kan de verzoekende Partij een nieuw uitleveringsverzoek indienen met betrekking tot hetzelfde misdrijf. In dat geval dient de verzoekende Partij de documenten en het materiaal zoals bepaald in artikel 8 van dit Verdrag niet opnieuw voor te leggen.



ARTIKEL 14

Uitgestelde en tijdelijke overlevering

1. Indien de gezochte persoon bij de aangezochte Partij wordt vervolgd of een straf uitzit voor een ander misdrijf dan dat waarvoor de uitlevering is gevraagd, kan de aangezochte Partij, na beslist te hebben om de uitlevering toe te staan, de overlevering uitstellen tot de rechtszaak ten einde is of de straf is uitgezeten. De aangezochte Partij zal de verzoekende Partij op de hoogte brengen van het uitstel.
2. Als door het verstrijken van tijd te wijten aan het uitstel van de overlevering de verjaring van de strafrechtelijke procedure bij de verzoekende Partij zou intreden of de strafrechtelijke procedure ernstig zou belemmeren, kan de aangezochte Partij, op verzoek en in zoverre de lopende strafrechtelijke procedure niet wordt belemmerd, de gezochte persoon tijdelijk aan de verzoekende Partij overleveren op voorwaarde dat de verzoekende Partij zich ertoe verbindt de persoon onvoorwaardelijk en onmiddellijk na de beëindiging van de desbetreffende procedure terug over te dragen.

ARTIKEL 15

Onverenigbare verzoeken

Wanneer twee of meer Staten om uitlevering van dezelfde persoon voor hetzelfde misdrijf of voor verschillende misdrijven verzoeken, zal de aangezochte Partij, bij het bepalen aan welke Staat de persoon zal worden uitgeleverd, rekening houden met alle relevante omstandigheden, in het bijzonder:

- (a) of er verzoeken werden ingediend ingevolge een verdrag;
- (b) de ernst van de verschillende misdrijven;
- (c) het tijdstip en de plaats van het plegen van het misdrijf;
- (d) de nationaliteit en de gebruikelijke verblijfplaats van de gezochte persoon;
- (e) de respectievelijke data van de verzoeken;
- (f) de mogelijkheid op een daaropvolgende uitlevering aan een derde Staat.



ARTIKEL 16

Specialiteitsbeginsel

1. De persoon die is uitgeleverd op grond van dit Verdrag, zal niet worden vervolgd, veroordeeld of onderworpen aan de tenuitvoerlegging van de straf of tot vrijheidsbeneming strekkende maatregel in de verzoekende Partij voor een misdrijf dat hij voor zijn uitlevering heeft gepleegd anders dan hetgeen waarvoor de uitlevering is toegestaan, noch zal die persoon aan een derde Staat worden uitgeleverd, tenzij:

(a) de aangezochte Partij toestemming heeft gegeven. Met oog op deze toestemming, kan de aangezochte Partij vereisen dat de documenten en informatie waarnaar wordt verwezen in artikel 8 van dit Verdrag worden overgemaakt, alsook een verklaring door de uitgeleverde persoon met betrekking tot het desbetreffende misdrijf.

(b) De toestemming van de aangezochte Partij zal enkel worden gegeven als het misdrijf waarvoor de toestemming wordt gevraagd de uitlevering krachtens de voorwaarden van dit Verdrag niet verhindert;

(c) die persoon het grondgebied van de verzoekende Partij niet heeft verlaten binnen dertig dagen na daartoe de vrijheid te hebben gekregen. Die termijn omvat echter niet de tijd gedurende welke de persoon het grondgebied van de verzoekende Partij niet kan verlaten om redenen buiten zijn wil; of

(d) de persoon vrijwillig is teruggekeerd naar het grondgebied van de verzoekende Partij na het te hebben verlaten;

(e) wanneer de uitgeleverde persoon in het bijzijn van zijn raadsman uitdrukkelijk ermee heeft ingestemd om te worden vervolgd, veroordeeld of zijn straf uit te zitten. In dat geval wordt de instemming meegedeeld aan de aangezochte Partij. De instemming zal worden verkregen als een verklaring afgelegd ten overstaan van een lid van de rechterlijke orde, die hem moet inlichten over de wettelijke gevolgen van dergelijk instemming.

2. De verzoekende Partij kan echter alle maatregelen treffen om de persoon van haar grondgebied te verwijderen, of alle noodzakelijke maatregelen krachtens haar wetgeving treffen, met inbegrip van een procedure bij verstek, om eventuele rechtsgevolgen van verjaring te voorkomen.

3. Wanneer de omschrijving van het misdrijf wordt gewijzigd in de loop van de procedure, zal de uitgeleverde persoon alleen worden vervolgd of gevonnist in zoverre het misdrijf onder de nieuwe omschrijving aan de hand van de constitutieve bestanddelen ervan een misdrijf is waarvoor uitlevering is toegestaan.



ARTIKEL 17

Verderlevering aan een derde staat

Behalve zoals bepaald in artikel 16, paragraaf 1, b), zal de verzoekende Partij geen persoon die aan de verzoekende Partij werd overgeleverd en door een derde Staat wordt gezocht aan die andere Partij of derde Staat uitleveren in het kader van misdrijven die gepleegd werden vóór de overlevering zonder daarvoor de toestemming te hebben gekregen van de aangezochte Partij. De aangezochte Partij kan de voorlegging van de documenten vermeld in artikel 8, § 3, vragen.

ARTIKEL 18

Vereenvoudigde uitleveringsprocedure

1. Wanneer de persoon om wiens uitlevering is verzocht, verklaart hiermee in te stemmen, kan de uitlevering worden toegestaan uitsluitend op grond van het verzoek tot voorlopige aanhouding zonder dat het nodig is de in artikel 8 van dit Verdrag genoemde documenten over te leggen. De aangezochte Partij kan echter om nadere informatie verzoeken die zij nodig acht om de uitlevering toe te staan.
2. De verklaring van instemming door de gezochte persoon is geldig indien deze is gedaan ten overstaan van een bevoegde autoriteit van de aangezochte Partij, die verplicht is de gezochte persoon in kennis te stellen van het recht om gebruik te maken van een formele uitleveringsprocedure, het recht om gebruik te maken van de bescherming die geboden wordt door het specialiteitsbeginsel en van de onherroepelijkheid van deze verklaring. De gezochte persoon kan worden bijgestaan door een raadsman, in overeenstemming met de nationale wetgeving van de aangezochte Partij.
3. De verklaring wordt opgenomen in een door een justitiële autoriteit opgemaakt proces-verbaal waarin wordt bevestigd dat aan de voorwaarden voor de geldigheid ervan is voldaan.

ARTIKEL 19

Overdracht van bezittingen

1. Op verzoek van de verzoekende Partij zal de aangezochte Partij, in zoverre haar nationale wetgeving dat toestaat en zonder afbreuk aan de rechten van anderen, alle onderstaande materialen in beslag nemen en overdragen aan de verzoekende Partij op het tijdstip van de uitlevering van de persoon of onmiddellijk daarna:



- a. zaken gebruikt bij het plegen van het misdrijf of dat bewijs van het misdrijf vormt;
 - b. zaken verkregen tijdens het plegen van het misdrijf indien zij in het bezit van de gezochte persoon zijn op het tijdstip van de aanhouding.
2. De overdracht van enige zaken vermeld in paragraaf 1 van dit artikel zal gebeuren, zelfs wanneer de uitlevering, hoewel reeds toegestaan, niet kan worden uitgevoerd wegens het overlijden, verdwijnen of vluchten van de gezochte persoon.
3. Indien de inbeslaggenomen materialen, vermeld in paragraaf 1 van dit artikel, vereist zijn voor een onderzoek of vervolging van een misdrijf in de aangezochte Partij, kan de overdracht van die materialen uitgesteld worden, of kunnen ze overhandigd worden op voorwaarde dat ze worden teruggegeven na het afsluiten van de procedure in de verzoekende Partij.
4. Wanneer de wetgeving van de aangezochte Partij of de bescherming van de rechten van derden dat vereist, zal enig bezit dat op zulke wijze werd overgedragen, kosteloos worden teruggegeven aan de aangezochte Partij na de voltooiing van de procedure, indien die Partij daarom verzoekt.

ARTIKEL 20

Transit

1. Wanneer de ene Partij een persoon vanuit een derde Staat moet uitleveren via het grondgebied van de andere Partij, zal zij de andere Partij om toestemming vragen voor die transit in de vorm zoals voorgeschreven in artikel 8 van dit Verdrag. Dergelijk verzoek is niet vereist wanneer luchtvervoer wordt gebruikt en er geen landing is gepland op het grondgebied van de andere Partij.
2. De aangezochte Partij zal het verzoek om transit ingediend door de verzoekende Partij inwilligen voor zover het niet strijdig is met haar nationale wetgeving en het voldoet aan de uitleveringsvoorwaarden van dit Verdrag, met uitzondering van de voorwaarden met betrekking tot de strafmaat vermeld in artikel 2, § 1.

ARTIKEL 21

Kennisgeving van het resultaat

De verzoekende Partij zal, op verzoek van de aangezochte Partij, aan de aangezochte Partij meteen alle informatie bezorgen over de procedures of de tenuitvoerlegging van het veroordeling ten aanzien van de uitgeleverde persoon.



ARTIKEL 22

Gegevensbescherming

1. Voor de toepassing van dit artikel wordt onder 'gegevens' verstaan: alle informatie betreffende een geïdentificeerde of identificeerbare natuurlijke persoon.
2. De Partijen waarborgen dat uitsluitend de noodzakelijke gegevens worden doorgegeven en dat de gegevens die van de ene Partij naar de andere Partij worden doorgegeven, uitsluitend worden gebruikt ten behoeve van de uitvoering van een verzoek overeenkomstig dit Verdrag. Gegevens worden niet voor enig ander doel gebruikt en niet naar een derde land gezonden zonder de voorafgaande toestemming van de Partij die de gegevens heeft doorgegeven.
3. De Partijen waarborgen de juistheid van de ingevolge dit Verdrag overgezonden gegevens en waarborgen dat er passende maatregelen worden genomen om de doorgegeven gegevens te beschermen tegen onbedoelde of ongeoorloofde vernietiging of onbedoeld verlies alsmede tegen ongeoorloofde toegang, wijziging of verspreiding.
4. De Partijen waarborgen dat er passende bewaartermijnen worden vastgesteld. De Partijen raadplegen elkaar over de noodzaak van de benodigde langere bewaring, alsmede over de noodzaak om onjuiste, onvolledige of onbetrouwbare gegevens te rectificeren of de wens of noodzaak om de gegevens te wissen of het gebruik ervan te beperken.
5. De Partijen raadplegen elkaar teneinde te waarborgen dat de verwerking van gegevens die de raciale of etnische afkomst, politieke overtuiging of godsdienst, genetische, biometrische of persoonsgegevens inzake de gezondheid van een persoon onthult, wordt onderworpen aan passende waarborgen.
6. Voor zover dat in de nationale wetgeving van de Partijen is geregeld, kan de betrokkene voorzien worden van informatie over de categorieën van gegevens die zijn doorgegeven en het doel van de doorgifte van gegevens. De betreffende Partij mag de betrokkene niet in kennis stellen indien dit noodzakelijk is om de belemmering van officiële of gerechtelijke informatieverzoeken, strafrechtelijke of bestuursrechtelijke onderzoeken, vervolgingen of de tenuitvoerlegging van straffen te voorkomen, de openbare veiligheid en de nationale veiligheid te beschermen of de rechten en vrijheden van anderen te beschermen.
7. De Partijen raadplegen elkaar indien een bevoegde gerechtelijke autoriteit, ingevolge nationale wetgeving, een besluit neemt over de toelaatbaarheid van de doorgifte van gegevens van de ene Partij naar de andere Partij, ingevolge dit Verdrag.
8. De persoon heeft het recht een klacht neer te leggen wanneer hij meent dat inbreuk werd gemaakt op zijn rechten betreffende de verwerking van zijn gegevens op grond van dit Verdrag.



ARTIKEL 23

Kosten

1. De aangezochte Partij draagt de kosten die op haar grondgebied worden gemaakt bij het aanhouden van de gezochte persoon en bij het in hechtenis houden van deze persoon tot de overlevering aan de verzoekende Partij, alsmede de kosten die verband houden met het in beslag nemen en bewaren van de in artikel 12 van dit Verdrag bedoelde voorwerpen.
2. De verzoekende Partij draagt de kosten van het vervoer vanuit de aangezochte Partij naar de verzoekende Partij van de uitgeleverde persoon en van elk in beslag genomen voorwerp, alsmede de kosten van doortocht zoals vermeld in artikel 20 van dit Verdrag.
3. Indien blijkt dat de uitvoering van het verzoek tot uitlevering kosten van buitengewone aard met zich mee kunnen brengen, plegen de Partijen overleg om te besluiten hoe deze kosten worden gedragen.

ARTIKEL 24

Compatibiliteit met andere verdragen

Dit Verdrag doet geen afbreuk aan bestaande verplichtingen van de Partijen ingevolge andere verdragen en vormt ook geen belemmering voor de Partijen voor het verlenen van bijstand aan elkaar uit hoofde van andere verdragen of regelingen.

ARTIKEL 25

Overleg

De Partijen komen wanneer zij dit nodig achten bijeen om de toepassing van dit Verdrag te bespreken en kunnen tevens bijeenkomsten houden met de bevoegde autoriteiten van de Partijen teneinde de toepassing van dit Verdrag te vergemakkelijken, met name wat betreft kwesties zoals opleiding, het opstellen en gebruiken van standaardformulieren, het opstellen en uitvoeren van specifieke typen verzoeken of specifieke individuele verzoeken.



ARTIKEL 26

Inwerkingtreding, wijziging en beëindiging

1. Dit Verdrag treedt in werking op de eerste dag van de eerste maand na de datum van ontvangst van de laatste kennisgeving waarin de Partijen elkaar langs diplomatieke weg mededelen dat aan de vereisten van hun nationale wetgeving is voldaan.
2. Dit Verdrag kan met wederzijdse instemming van beide Partijen worden gewijzigd en de wijzigingen treden in werking in overeenstemming met het eerste lid van dit artikel.
3. Elke Partij kan dit Verdrag te allen tijde beëindigen door daarvan langs diplomatieke weg schriftelijk kennis te geven. De beëindiging wordt van kracht zes (6) maanden na de datum waarop de kennisgeving wordt gedaan. Dit Verdrag blijft echter van toepassing op procedures die al zijn aangevangen vóór de kennisgeving van beëindiging totdat deze volledig zijn afgerond.
4. Dit Verdrag is van toepassing op elk verzoek dat na de inwerkingtreding ervan wordt ingediend, zelfs al zijn de betreffende strafbare feiten begaan vóór de inwerkingtreding van het Verdrag.

TEN BLIJKE WAARVAN de ondergetekenden, daartoe naar behoren gemachtigd, dit Verdrag hebben ondertekend.

GEDAAN in tweevoud te Abu Dhabi op 9 december 2021 in de Arabische, Franse, Nederlandse en Engelse taal, waarbij alle teksten gelijkelijk authentiek zijn. In geval van verschil in interpretatie van dit Verdrag is de Engelse tekst doorslaggevend.

VOOR DE VERENIGDE ARABISCHE EMIRATEN: **VOOR HET KONINKRIJK BELGIË:**

